

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد الثاني عشر

اتفاق أكر

وإعلان أكر



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨

UNCTAD/IAOS/2008/2

تصدير

تمثلت إحدى المهام الأساسية للأونكتاد الثاني عشر في تحديد دور للأونكتاد في التصدي للتحديات - واغتنام الفرص - التي تنطوي عليها عملية العولمة. وفي حين أن المساهمة الأساسية لمنظمة كالأونكتاد في عملية التنمية هي مساهمة فكرية، فقد خاض المشاركون في هذا المؤتمر غمار مناقشة بعض جوانب عملية التنمية التي تتسم بطابع عملي إلى حد كبير.

ولقد كان الأونكتاد الثاني عشر أول مؤتمر وزاري يعقده الأونكتاد في أفريقيا منذ عام ١٩٩٦، حيث سلط الضوء على الإنجازات التي حققتها القارة على مدى السنوات الخمس الماضية ونظر في الكيفية التي يمكن بها لأفريقيا أن تتطور على أفضل وجه في ظل البيئة العالمية الراهنة، بالنظر إلى ما تتمتع به من إمكانات هائلة وما تواجهه من مشاكل. كما كان الأونكتاد الثاني عشر واحداً من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي نشبت على الصعيد العالمي، وبالتالي فقد كان بمثابة محفل ينعقد في الوقت المناسب لاستكشاف الحلول. وبموجب اتفاق أكر الذي اعتمده المؤتمر، فوض الأونكتاد - بما يتمتع به من خبرة كبيرة في مجال آثار الأمن الغذائي على التجارة والتنمية - بمد يد المساعدة للتخفيف من حدة تلك الأزمة.

ويجسد اتفاق أكر طائفة واسعة من الإجراءات من أجل صون وتعزيز النمو الاقتصادي الذي عاد بالفائدة على عدد كبير جداً من البلدان والمناطق لكنه لم يصل إلى بلدان ومناطق أخرى. ويُعيد اتفاق أكر فعلياً إطلاق جدول الأعمال العالمي في مجال السلع الأساسية كمنطلق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في المناطق المعتمدة على السلع الأساسية. وهو يحث الجهات المانحة على ضمان أن تكون التزاماتها إزاء المبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون التزامات إضافية لتدفقات المعونة الحالية.

وبغية التصدي للأزمة الغذائية وكذلك للأسباب التي تكمن وراءها، دعا الأونكتاد الثاني عشر إلى زيادة التركيز في سياسة التنمية على بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما في مجال الزراعة. وقد اتخذ خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه عن طريق إطلاق "مجموعة" مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة تُعنى بالتجارة والقطاعات الإنتاجية، وهي ستُركز أنشطتها التعاون التقني في هذا المجال على تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر.

كما جرى التشديد على دور الاستثمار في التنمية المستدامة وفي التصدي لتغير المناخ - وهذا عنصر من العناصر الجديدة العديدة التي كُلف الأونكتاد في أكرامعالجتها بما يتماشى مع الواقع المتغير. وجرى أيضاً توسيع نطاق برنامج عمل الأونكتاد بحيث يشمل على نحو أكثر صراحة الجوانب التجارية والإنتاجية للتعاون بين بلدان الجنوب، والمعونة من أجل التجارة، والهجرة وحقوق الملكية الفكرية، من بين قضايا أخرى ناشئة.

وتمشياً مع التقليد الفكري للأونكتاد، يُرجَّح أن يظل مؤتمر أكرام يُذكر لما طرحه من مفاهيم جديدة وجريئة في الخطاب الإنمائي. ومن بين هذه المفاهيم مفهوم "الدولة الممكنة" التي تستخدم وسائل إدارية وسياسية لتوفير البنى التحتية وتؤدي دوراً أقوى في السوق، خصوصاً في أوقات الأزمات والمضاربات المالية. كما أن الدولة الممكنة تشجّع على تحقيق تأزر أكبر بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي عالم اليوم الذي يشهد تقلبات في الأسواق وتغيرات في المناخ، تصبح هذه الفكرة أصداً أقوى.

وقد ضم الأونكتاد الثاني عشر مجموعة متزايدة من الجهات صاحبة المصلحة في عملية التنمية. فقد انضمت المنظمات غير الحكومية والمسؤولون التنفيذيون في الشركات إلى الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى لمناقشة مدى فعالية المعونة، والعلاقات الاقتصادية بين بلدان الجنوب، وتأثير تحرير الأسواق، ودور الابتكار التكنولوجي ونقل المعارف.

ولكن ما فعله المؤتمر لم يقتصر على مجرد التحدث بجرأة وقوة عن قضايا الاقتصاد العالمي، والعملة، والتجارة والأزمة الغذائية. فقد عزز ولاية الأونكتاد كما عزز الأونكتاد نفسه كمؤسسة. وفي عدة مجالات - الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وسياسة الاتصالات، على سبيل المثال - تتخذ الأمانة مبادرات جديدة لإعادة تنشيط عملياتها على نحو يستجيب مباشرة للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر.

وقد أرسل اتفاق أكرام رسالة سياسية قوية حول المكانة المحورية للتجارة والتنمية في الاقتصاد العالمي وفي التصدي لتحديات العولمة. ومما نأمل، مع صدور هذا المنشور، أن يسهم اتفاق أكرام في التاريخ الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين.



سوباتشاي باتيشباكدي
الأمين العام للأونكتاد

تمهيد

عُقدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) في المركز الدولي للمؤتمرات في أكرا بغانا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. واعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الختامية، إعلان أكرا واتفاق أكرا؛ ويشكل هذا الأخير الأساس الذي سيقوم عليه عمل الأونكتاد خلال السنوات الأربع التالية. وقد استُنسخت هذه النصوص هنا تسهيلاً للرجوع إليها ولكي تكون بمثابة أداة عمل لجميع أولئك المعنيين بأنشطة الأونكتاد أو بمجالات العمل المتصلة بالولايات المسندة إلى الأونكتاد.

المحتويات

الصفحة

iii	تصدير
v	تمهيد
١	إعلان أكرا
٧	اتفاق أكرا
٧	مقدمة: معالجة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية
	أولاً - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية
١٠	ألف - تحليل السياسات
١٠	باء - الاستجابات على صعيد السياسات
١٢	جيم - مساهمة الأونكتاد
١٧	ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي
٢٠	ألف - تحليل السياسات
٢٠	باء - الاستجابات على صعيد السياسات
٢٥	جيم - مساهمة الأونكتاد
٣١	ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية
٣٨	ألف - تحليل السياسات
٣٨	باء - الاستجابات على صعيد السياسات
٤١	جيم - مساهمة الأونكتاد
٤٥	رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية
٥٢	ألف - البحث والتحليل
٥٥	باء - بناء توافق الآراء
٥٧	جيم - التعاون التقني
٦٣	دال - التنفيذ

(A) GE.08-51375 080808 110808

إعلان أكرا

نحن، الدول الأعضاء في الأونكتاد، المجتمعمة في أكرا، غانا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي:

١- إن أصحاب الرؤية الذين أنشأوا الأونكتاد في عام ١٩٦٤، وبالذات في الوقت الذي كانت فيه معظم شعوب هذه القارة الأفريقية العظيمة تنال استقلالها، كانوا سيشعرون الآن أن عالم اليوم المترابط واقتصاده المعولم يثبتان صحة رؤيتهم. وإن العقيدة التي استندوا إليها بأن الرخاء العميم والمستدام لا يتأتى بدون أن يكون كل من التجارة والتنمية متناغماً مع الآخر في عالم متكافل، لم تكن قط أكثر انطباقاً مما هي عليه اليوم.

٢- إننا نشيد بالأونكتاد - بوصفه مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة - لإسهامه الذي لا يُستهان به في تدعيم جدول الأعمال الإنمائي ومساندة البلدان النامية في التصدي للتحديات والاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي المعولم. وإننا نكرر الإعراب عن التزامنا للأونكتاد.

٣- ونحن اليوم نلتزم من جديد بمناصرة قيام نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يشجع التنمية. ونؤكد بشدة على الشراكة العالمية من أجل تحقيق أقصى منافع إنمائية للجميع من خلال العولمة. ونؤيد القرارات المتخذة في الأونكتاد الثاني عشر ونحث الدول الأعضاء والأونكتاد على وضع اتفاق أكرا موضع التنفيذ.

٤- وستسهم حصيلة هذا المؤتمر إسهاماً هاماً في الاستفادة العادلة والشاملة من منافع العولمة الناجمة عن التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار، والعمالة الكاملة والمنتجة. كما إنها ستشكل الأساس للأحداث الرئيسية القادمة بشأن التنمية، بما في ذلك محفل التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحفل أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أثناء انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والمؤتمر الاستعراضي لتمويل التنمية، فضلاً عن سائر المبادرات ذات الصلة بالتنمية.

٥- وقد جرت مداولاتنا في الأونكتاد الثاني عشر قرب منتصف الطريق في الجهود العالمي الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن ما أحرزناه من نتائج جماعية في بلوغ الأهداف المذكورة متباين. وإذا تواصل الاتجاه الحالي، فإن هدف الحد من الفقر سيتحقق للعالم أجمع ولمعظم المناطق. إلا أن بعض المناطق ليست في سبيلها إلى بلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية، كما إن النقص المتوقع وطاؤها أشد في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات مثل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، والأوضاع الاقتصادية العالمية المتذبذبة، المتفاقمة من جراء تغير المناخ، من شأنها أن تُبطئ نمو العالم والبلدان النامية، وأن تتنازل من المكاسب المجدية من جهود الحد من الفقر، وفيها مخاطر مباشرة على الفقراء، فضلاً عن النسيج الاجتماعي والسياسي في كثير من البلدان. ويتعين علينا أن نظل يقظين لضمان تشجيع سياساتنا الاقتصادية وعمل الأونكتاد للنمو الجامع الذي سيعين البلدان على بلوغ وتعزيز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- ونحن مصممون على إيجاد حلول متكاملة لهذه التحديات. ولننضم مجدداً بمضاعفة جهودنا لمكافحة الفقر والجوع ونتعهد باتخاذ خطوات فورية دعماً للأمن الغذائي العالمي. وستتخذ كافة التدابير الضرورية لتلبية الحاجيات الإنسانية الملحة في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وسنعتبر أهمية خاصة لاحتياجات الأمهات والأطفال إلى الغذاء والتغذية. وينبغي الحرص على عدم كبح التجارة في المنتجات الغذائية بلا داع. وسنساند، في المدى المتوسط إلى الأطول، الجهود الوطنية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الغذائي، خاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وسيلزم أن تكون هذه الجهود مصحوبة بتدابير جماعية على المستوى العالمي وبيئية تمكينية - وخاصة بإجراء إصلاح وتحرير هادفين للتجارة في المنتجات الزراعية وتحسين تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية. وإننا نرحب أيضاً بقرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بإنشاء فرقة عمل قوية، تتألف من خبراء بارزين وسلطات سياساتية قيادية، لمعالجة مسألة الأمن الغذائي.

٧- ونحن نعترف بأن غلاء أسعار الأغذية وتكاليف المدخلات الزراعية تعكس ظهور اقتصاد عالمي جديد للسلع الأساسية. وهذه التطورات تمثل أيضاً فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بتحسين إنتاجية قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية. وسندعم قطاعات السلع الأساسية بإحداث زيادة جوهرية في الاستثمار العام والخاص، وزيادة القيمة المضافة والتنوع.

٨- وقد انعقد الأونكتاد الثاني عشر في مرحلة هامة من تطور الاقتصاد العالمي. وجاء في أعقاب خمس سنوات من النمو الاقتصادي العالمي القوي، قبل أن تبدأ الصعوبات الحالية. وقد حلت مرحلة جديدة من العولمة، تؤدي فيها البلدان النامية دوراً هاماً باعتبارها محركاً جديداً وإضافياً للاقتصاد العالمي. ورغم أن كثيراً من التحديات الإنمائية القديمة ما زالت مستمرة، بما في ذلك الفقر المزمن والتفاوت في العديد من بقاع العالم، فإن ظهور بعض البلدان النامية كمولدٍ إقليمي وعالمي للتجارة والاستثمار يتيح فرصاً جديدة للتنمية. وينبغي أن تُسخر تماماً إمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب كتكملة حقيقية، لا كبديل، للتعاون بين الشمال والجنوب.

٩- وإننا نسلّم بأن كثيراً من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تظل على هامش عملية العولمة، وهي متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تنميتها تبقى أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نثني على جهود تلك البلدان لرفع أداؤها الإنمائي، ونشجعها على أن تتعمق في هذه الجهود. وسبب ذلك المجتمع الدولي مزيداً من الجهود - بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المالية الإنمائية والتعاون التقني، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق والتعامل بفعالية مع التدابير غير التعريفية المشوّهة للتجارة - من أجل دفع عجلة التنمية وتشجيع الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي. وستريد من دعمنا لعملية الاندماج الجاري في أفريقيا، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠- وينبغي أن تفضي حصيلة جولة الدوحة من المفاوضات التجارية إلى التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة وفتحة للأسواق، يمكنها أن تعود بمنافع كبيرة على التنمية. وقد عقدنا العزم على مضاعفة الجهود للإسراع في الانتهاء من المفاوضات، مع بلوغ نتائج هادفة ومهمّة. وينبغي احترام وتنفيذ الاتفاق المتوصل إليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ بالصين والداعي إلى إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة. كما ينبغي الوفاء بالتزامات المعهد بما في المؤتمر نفسه فيما يتعلق بالقطن.

١١- وفي سياق مبادرة المعونة من أجل التجارة، ندعو إلى تقوية العمل الوطني والدعم الدولي للمساعدة على بناء قدرات محلية تنافسية ومنتجة لتوريد الصادرات، فضلاً عن اللوجستيات الداعمة للتجارة من أجل البلدان النامية، بما فيها أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الصغيرة الأخرى

الضعيفة هيكلية والهشة. ويمكن أن تسهم مبادرة المعونة من أجل التجارة إسهاماً ذا بال في التصدي لهذه التحديات. وينبغي تزويد مبادرة المعونة من أجل التنمية بموارد كافية وتنفيذها على نحو ملائم، بواسطة قنوات متعددة الأطراف وثنائية، مع قيام الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بدور هام. وينبغي أن تضمن آليات التنفيذ والرصد والتقييم الاستخدام الناجع والفعال لموارد المعونة من أجل التنمية.

١٢- وإننا نعترف بأن تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة لأغراض التنمية هي جزء لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويقلقنا تراجع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ونشيد بالزيادة القوية في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب عدد من البلدان المانحة، وندعو جميع المانحين إلى الوفاء بالتزامهم للمساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تحسين فعالية هذه المساعدة دعماً للاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنياً. كما نؤكد على الأهمية الخاصة التي يكتسبها استمرار العمل في سبيل إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال القدرة على تحمل الديون وإدارتها.

١٣- ويمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة والوصول إلى الأسواق الدولية والتنافس، ويمكن أن يكمل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد لأغراض التنمية. ولاغتنام الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى اتباع سياسات فعالة وحسنة التسلسل لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية المترتبة على التدفقات الاستثمارية. وينبغي أن تساهم كافة البلدان في إيجاد بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمار الداخلي. وفي هذا السياق، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية كلها عناصر مهمة لضمان النمو الاقتصادي المطرد.

١٤- وتواصل النظم المالية التكيف مع حقائق القرن الحادي والعشرين وينبغي أن تكون قادرة على المساعدة في التقليل من عدم اليقين وفي دعم النمو الاقتصادي. ويمكن لجميع البلدان أن تساهم في مرونة النظام المالي الدولي بتشجيع وجود أطر تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها وفعالة. ولاستكمال الجهود الإنمائية الوطنية، نسلم بوجود حاجة ماسة إلى زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتحسين إدارتها واتساقها. وتوجد الآن حاجة أمس إلى رفع صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وزيادة مشاركتها في صنع السياسة في المجالات التجارية والنقدية والمالية. ونشجع على مواصلة التقدم في هذا الصدد.

١٥- وتستلزم العولمة الجامعة مشاركةً أكمل لجميع البلدان في المجتمع المعرفي والمعلوماتي العالمي المعاصر. وسنشجع القطاع العام والقطاع الخاص والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني على تعزيز الجهود من أجل وضع القوى الدينامية في ميادين الإعلام والتكنولوجيا والابتكار والإبداع والتنوع في خدمة التنمية العادلة والمنصفة للجميع.

١٦- وفي حين أن المسؤولية عن التنمية تقع في المقام الأول على عاتق كل بلد، فإنه ينبغي تيسير الجهود الداخلية وتكميلها بيئة دولية تمكينية قائمة على قواعد متفق عليها ومطبقة على الصعيد المتعدد الأطراف. وعلى كل حكومة أن توازن بين المنافع الجنية من قبول القواعد والالتزامات الدولية من جهة، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسة من الجهة الأخرى. ونؤكد أيضاً أهمية السياسات السليمة والإدارة الرشيدة على كافة المستويات والمشاركة والمساهمة الفعالتين لجميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وندعو إلى المضي قدماً في النهوض بدور المرأة على جميع مستويات المجتمع. ونشدد أيضاً على أهمية السياسات التنافسية في تحسين رفاهية المستهلك والقدرة التنافسية.

١٧- ويطرح تغير المناخ، في الوقت الراهن، تحدياً كبيراً، خاصة بالنسبة للقراء الذين هم أقل الناس قدرة على التكيف. والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه يحتاجان إلى معالجة عاجلة، وفقاً لأحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المنفردة، ومع أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الأخرى ذات الصلة في الحسبان. وسيكون توفير القدر الكافي من التمويل والتكنولوجيا حاسماً في مساعدة البلدان النامية على التصدي لهذا التحدي. وتتسم جوانب تغير المناخ التجارية والإنتاجية بالأهمية للآفاق الإنمائية للبلدان النامية، وينبغي مراعاتها على النحو المناسب في استراتيجيات التخفيف والتكيف.

١٨- وتمثل إنجازاتنا في أكرا وأعمالنا الرامية إلى تعزيز الأونكتاد بزيادة دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية التزامنا الثابت بالرؤية التي أتى بها مؤسسو الأونكتاد قبل ٤٤ سنة للنمو الاقتصادي العالمي والرخاء المشترك. وإن أحسن تكريم يمكن أن تقدمه لهم هو تجسيد القرارات المتخذة في هذا المؤتمر في تدابير ملموسة لصالح الأجيال القادمة. ولهذا الغاية، نتعهد بالمحافظة على صلابة مؤسساتنا المتعددة الأطراف للتجارة والتنمية. فدعونا نتقدم معاً، متحلين بهذه الروح، في الطريق إلى الأونكتاد الثالث عشر في قطر.

اتفاق أكرا

مقدمة

معالجة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية

١- منذ بداية القرن، حققت العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال نمواً اقتصادياً سريعاً لبلدان كثيرة، من بينها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشهدت العديد من هذه البلدان زيادة كبيرة في دخلها الحقيقي ونمواً في العمالة وانخفاضاً في الفقر، وذلك في أعقاب حدوث زيادة غير عادية في صادراتها. وبمضي بعض هذه البلدان، فيما يبدو، على الطريق صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- غير أن أوجه التقدم هذه لم تشمل الجميع. فهناك عدد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لم يشارك مشاركة كاملة في الانتعاش العالمي. وفي أفريقيا، وهي القارة المضيفة للأونكتاد الثاني عشر، لم يحقق الانتعاش الاقتصادي الأخير نمواً كافياً لقرابة نصف جميع البلدان، على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان لمواجهة تحديات العولمة. فمعدلات نموها لم تزد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أو أنها ظلت أقل من ٣ في المائة.

٣- ولكي تجني البلدان النامية ثمار العولمة في المستقبل، ثمة حاجة إلى معالجة أثار الاعتماد على السلع الأساسية، بما يشمل تقلب الأسعار، وإلى توزيع الإيرادات على نحو يكون في صالح الفقراء وشفافاً، فضلاً عن تنويع هيكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على بضع سلع أساسية. ويتعين على جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بناء قدرتها الإنتاجية، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز أطرها ومؤسستها القانونية والتنظيمية.

٤- ولكن أثر العولمة المواتي للتنمية ليس من المسلّمات، بل يلزم دعمه بواسطة قرارات وإجراءات سياسية. وينبغي أن ترمي السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، على كسل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، إلى معالجة فرص وتحديات التنمية، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي استكمال الجهود الوطنية والإقليمية بإجراءات عالمية داعمة وتدابير وسياسات ترمي إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الأوضاع الوطنية وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وإقراراً بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكيفة حسب احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٥- والترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعنى أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي الحيز المتاح للسياسات المحلية التي يمكن انتهازها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما تحدده الآن الضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسات الوطنية. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ البلدان جميعها في الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن مناسب بين الحيز المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٦- ومن الجوهرى لجميع البلدان، من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين ومنصفين، وجود إدارة رشيدة على جميع المستويات، وحرية وسلام وأمن، واستقرار داخلي، واحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، وشفافية، ومساواة بين الجنسين، وسياسات موجهة نحو الأسواق، والتزام عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص للعمل، هي أمور تتطلب جود سياسات اقتصادية سليمة ومؤسسات ديمقراطية راسخة تستجيب لاحتياجات الناس. ودور الدولة ودور السوق كلاهما حيوي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، والحد من الفقر، وتحقيق توزيع منصف للدخل، وبناء هيكل أساسية مادية وبشرية، والتصدي لحالات فشل الأسواق حيثما تحدث.

٧- ولقد كان ظهور عناصر فاعلة عالمية رئيسية جديدة فيما بين البلدان النامية وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سمة بالغة الأهمية من سمات تجربة العولمة في السنوات الأخيرة. وبينما لا تزال توجد أوجه اللاتماثل في العلاقات الاقتصادية الدولية فإن تركيبة الاقتصاد العالمي الجغرافية الجديدة تنطوي على إمكانية توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وتحقيق إدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. فالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يُكْمَل، ولا يحل محل، التعاون بين الشمال والجنوب، كما أنه يمكن أن يساهم في تحقيق نمو وتنمية عالميين متوازنين.

٨- وفي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، للأونكتاد دور هام يجب أن يؤديه بوصفه مؤسسة عالمية العضوية تنهض بولاية العمل كمركز للتنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضفي الترابط المتزايد في الاقتصاد الخاضع للعولمة أهمية إضافية على الأونكتاد الثاني عشر.

٩- ويؤسس اتفاق أكرا على توافق آراء ساو باولو مع توفيره تحليلاً محدثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز عمل الأونكتاد ولتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعالته المؤسسية. وينبغي أن يدرس الأونكتاد قضايا جديدة وقديمة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى فهم أفضل للسبل والوسائل التي يمكن بها كفاءة زيادة أثر العولمة والتجارة الإيجابي على التنمية إلى أقصى حد.

١٠- وينبغي للأونكتاد، إلى جانب عمله الداعم لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن يعزز عمله بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أيضاً، حسب الاقتضاء، أن يعزز عمله بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة. وينبغي له أن يساعد أيضاً بلدان العبور النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص الهياكل الأساسية والنقل.

١١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد، في إطار ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي له أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهو سيساعد، بفضل جميع جوانب عمله، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي وعلى تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في تنفيذ التدابير المحددة التي طلبت في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وينبغي أن يساهم أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تدعيم الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في رسم السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

ألف - تحليل السياسات

١٢- اعتمدت جداول الأعمال الوطنية للإصلاح الاقتصادي خلال العقد الماضي اعتماداً متزايداً على قوى السوق لزيادة كفاءة توزيع الموارد، مع التركيز على إدخال تحسينات على هيكل الحوافز والحد من تدخل الدولة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أسهمت هذه السياسات، مقترنة بظروف عالمية مواتية، في تحقيق نمو عام في الدخل وفي تحقيق الاستقرار في عدد كبير من البلدان. ولكن سياسات استباقية تدعم تراكم رأس المال وتعزز الإنتاجية، قد استُخدمت على المستويين الوطني والدولي، لإدماج جميع البلدان النامية بنجاح في العلاقات الاقتصادية الدولية وإجراء تحسينات متواصلة لرفاه السكان بجميع فئاتهم.

١٣- ولقد أصبح التكامل والتعاون الإقليميان، بما في ذلك عن طريق مبادرات واتفاقات محددة، سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الدولي. ويتيح القرب الجغرافي والثقافي مزايا كبيرة في طائفة متنوعة من المجالات الاقتصادية. ويمكن لزيادة تكامل البلدان والمناطق النامية أن تساهم مساهمة كبيرة في دعم جداول الأعمال الإنمائية الوطنية وفي تحقيق النمو والكفاءة الاقتصاديين، بما في ذلك من خلال إتاحة فرص تجارية جديدة وتوليد منافع وفورات الحجم بالنسبة للبلدان المشاركة، وهي مسألة هامة بالذات للبلدان ذات الحجم الاقتصادي الصغير. وبالنظر إلى تزايد عدد مبادرات التكامل الإقليمي، فإن أثرها على البلدان النامية يستحق اهتماماً خاصاً مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية.

١٤- واستكمالاً للجهود الإنمائية الوطنية، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وللمساهمة في تحقيق ذلك، من المهم مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية. ولهذا الغرض نفسه، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتحسين التنسيق فيما بين جميع الوزارات والمؤسسات المختصة. كما ينبغي تشجيع التنسيق بين المؤسسات الدولية على صعيد السياسات والبرامج،

وتشجيع الاتساق على المستويين التنفيذي والدولي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.

١٥- وقد اقترن النمو السريع الذي حدث في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة باختلالات كبيرة في الحسابات الجارية وفي حسابات رأس المال. ويمثل إيجاد حل منظم للاختلالات العالمية مسؤولية مشتركة. ومن المهم العمل على تحقيق الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها، لهذه الغاية، صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، كما نرحب بنظر اللجنة النقدية والمالية الدولية في سبل شحذ الأدوات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي وتحسين منع الأزمات.

١٦- ولقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بوجود بيئة دولية مواتية بالنسبة للديون الخارجية للبلدان النامية. فنتيجة لتحسن السيولة العالمية وتحسينات السياسات في البلدان النامية، انخفض الميل إلى تجنب المخاطر لدى المستثمرين الدوليين وهو ما أدى إلى تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص نحو البلدان النامية المتوسطة الدخل. غير أن نوبات الاضطراب المالي الأخيرة تشير إلى أن هذه الظروف المواتية قد لا تستمر إلى الأبد. وفضلاً عن ذلك، لا تزال بعض البلدان، بما فيها عدد قليل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشهد عجزاً كبيراً في الحساب الجاري.

١٧- وتشكل المالية العامة الفعالة، بما في ذلك الضرائب، عنصراً أساسياً في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية الفعلية الحالية في بلدان نامية كثيرة هي قاعدة أصغر من أن تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وسياسات إعادة توزيع الإيرادات الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تساعد البلدان على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع زيادة رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وهي تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة الفعلية والتعاون في تقديمها يمكن أن يكونا

عاملين حيويين بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً، مع بذل البلدان جهوداً لإيجاد موارد محلية كافية. ورغم المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان كثيرة متقدمة بأن تبلغ بحلول سنة ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق الشراكة العالمية القائمة على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإسمية مستوياته الحالية، التي بلغها فعلاً في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

١٨- إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ينبغي أن تكون متحدرة بشكل راسخ في شراكة عالمية من أجل التنمية وفي منظومة أمم متحدة قوية تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، كما ينبغي أن تتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بتلك الاحتياجات والأولويات.

١٩- واختلاف السياسات يمكن أن يساعد البلدان على بلوغ أولوياتها وأهدافها الإنمائية. فاختلاف الأوضاع الاقتصادية، والثقافات، ورأس المال البشري، والتجارب التاريخية يعني أنه بينما يتسنى تحديد مبادئ عامة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية البشرية، لا يوجد نموذج دقيق واحد لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلها يعززان النمو. وينبغي أن تستند السياسات والممارسات المحددة المطلوبة لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلها يعززان النمو إلى تحليل تشخيصي مفصّل وبالغ الدقة يحدد المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو وتنمية بقيادة القطاع الخاص. ومن ثم فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٢٠- ونحن نحث الدول بقوة على عدم إصدار وتطبيق أي إجراء اقتصادي أو مالي أو تجاري انفرادي لا يكون وفقاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ويعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، ويؤثر على المصالح التجارية. فهذه الإجراءات تعوق إمكانية الوصول إلى السوق، والاستثمارات، وحرية العبور، ورفاه سكان البلدان المتضررة.

٢١- ويتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويلزم أن تكون الجهود الإنمائية الوطنية مدعومة ببيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية، ومن الممكن أن يستفيد التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإنمائية الوطنية من تدابير إقليمية وعالمية داعمة على صعيد السياسات ومن وجود اتساق أكبر في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتتطلب التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وجود سياسات اقتصاد كلي تكون مواتية للنمو وتراعي أثرها البيئي والاجتماعي، وسياسات هيكلية تتسم بالكفاءة. وهذه السياسات ينبغي أن تكون مصحوبة بمجهود معززة لتحسين فعالية عمل الحكومة وجودته التنظيمية وشفافيته وخضوعه للمساءلة. كما يلزم إدماج السياسات التجارية إدماجاً كاملاً في إطار سياسات محلية واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. ويلزم كذلك إدماج الحد من الفقر والتجارة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٢- وهناك صلات وثيقة بين التنمية المستدامة والحد من الفقر وتمكين المرأة، وهي صلات هامة بالنسبة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب السياسات والممارسات الإنمائية.

٢٣- وعلى المستوى الوطني، يتسم الاتساق بين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي والسياسات الخاصة بالاقتصاد الجزئي بأهمية حاسمة. ويمكن تصميم سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الهيكلية على نحو يوفر حوافز استثمارية يمكن أن تحقق نمواً في الإنتاجية وتحسّن قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة دولياً. كما يمكن تحسين أثر السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية والنهوض بالمستوى التكنولوجي بواسطة سياسات تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبواسطة سياسات بشأن التجارة والمنافسة. ويُرجح أن تنجح سياسات الاقتصاد الكلي وحوافز الاستثمار المحلي في تحفيز الاستثمار عندما يكملها تغيير هيكلية وتكنولوجية. ويحقق التكامل التجاري أقصى درجات فعاليته عندما يكون مرتبطاً بالنهوض بالمستوى التكنولوجي ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة عن طريق شبكة من روابط الإنتاج المحلية الأمامية والخلفية.

٢٤- وينبغي أن تهدف الإدارة الاقتصادية الكلية لإيرادات الضرائب والنقد الأجنبي المتزايدة الناشئة عن تصدير السلع الأساسية إلى ضمان إسهام الانتعاش الحالي لأسعار السلع الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التغيير الهيكلي

والإصلاحات الهيكلية، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والشفافية المناسبة، والتنويع، والتصنيع، وتوفير فرص العمل المستدامة. وينبغي للبلدان النامية الغنية بالموارد أن تستخدم أيضاً، بدعم من المجتمع الدولي، ريع الموارد المتزايد في تأمين الاستدامة الطويلة الأجل، عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتلبية احتياجات التوظيف والاحتياجات الاجتماعية.

٢٥- وفي البلدان النامية، تستلزم ضرورات تنمية المشاريع والتغيير الهيكلي قيام المؤسسات بتوفير آليات لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق معدلات استثمار مرتفعة والأخذ بتكنولوجيات حديثة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الذي يقوم عليه الإصلاح المؤسسي هو التصدي لأوجه القصور في المعلومات والتنسيق والاتصالات، التي تضر بعملية صنع القرار على مستوى المشروع، وتحسين الشفافية.

٢٦- وينبغي توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية. وما زالت الجهود الرامية إلى إصلاح البنية المالية الدولية هامة، وذلك بالنظر إلى أن تعزيز دور ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بريتون وودز ما زال يمثل شاغلاً مستمراً.

٢٧- والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التكامل فيما بينها حيثما كان هناك سعي إليه، يمكن أن يعزز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن يفضيها إلى زيادة نمو إنتاج البلدان النامية وتجارتها وتأثيرها. وهذا التعاون يمكن أن يحقق مكاسب إنمائية كبيرة إذا تجاوز نطاق تحرير التجارة وشمل سياسات تدعم النمو والاستقرار والتنمية الصناعية والبنية التحتية والعمالة والتغيير الهيكلي، كما يمكن أن يدعم النهج المبتكرة ويوسع نطاق الخيارات المتاحة على صعيد السياسات من أجل التنمية. ويمكن أن يكون التعاون النقدي والمالي الإقليمي أحد العناصر الهامة في زيادة تطور النظام النقدي الدولي. ويمكن لآليات التمويل الإقليمية، مثل المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية، أن تكمل للمؤسسات الدولية وأن توفر مصادر تمويلية طويلة الأجل، لا سيما لصالح البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي لا توجد لديها أسواق مالية محلية مكتملة النمو. وثمة شكل إيجابي آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية الموجودة في المنطقة يتعلق بتيسير التجارة والتمويل القصير الأجل. والترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى تحقيق استقرار

أسعار الصرف فيما بين البلدان الموجودة داخل منطقة ما والتي تحظى بحصة مرتفعة ومتزايدة من التجارة والتدفقات المالية داخل تلك المنطقة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في إقامة سوق مشتركة.

٢٨- وثمة حاجة إلى تعزيز دور الاتفاقات ومناطق التجارة الحرة الإقليمية ودون الإقليمية، تماشياً مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، في إقامة نظام تجاري عالمي أفضل. وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها المصارف الإنمائية الإقليمية، دعم المشاريع التي تعزز التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٩- وإن وجود استقرار نقدي ومالي على الصعيدين الوطني والدولي ومنع الأزمات هما أمران مهمان بالنسبة لتحقيق التنمية والنمو المستدامين. ويمكن أن تساهم البلدان جميعها في تحقيق الاستقرار المالي الدولي بالعمل على وجود أطر تنظيمية شفافة وفعالة ويمكن التنبؤ بها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يكون الاستقرار النقدي والمالي مدعوماً بمؤسسات فعالة تحدد الأزمات المحتملة وتمنع حدوثها. وهذا يتطلب على جميع المستويات وجود بيانات اقتصاد كلي شفافة ودقيقة وآنية، كما يتطلب رصدًا دائماً لهياكل الديون، وتحليلاً شاملاً لتدفقات رأس المال الدولية.

٣٠- ويلزم أن يظل الإشراف المتعدد الأطراف هو محور الجهود الرامية إلى منع حدوث الأزمات، وينبغي أن يركز لا على البلدان المعرضة للأزمات فحسب بل أيضاً على استقرار النظام ككل. والتدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإلى تحسين شفافية التدفقات المالية وتحسين المعلومات المتعلقة بها هي تدابير هامة ويجب النظر فيها.

٣١- وتُعَدُّ التدابير الرامية إلى زيادة قدرة الاقتصادات على تحمّل الهزات الخارجية والداخلية حيوية أيضاً بالنسبة للجهود الرامية إلى منع الأزمات ومن ثم ينبغي تحسينها. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، من المهم أيضاً اتخاذ تدابير سياسية وتقديم مساعدة تقنية لتحسين قدرة السلطات على الاستجابة للمخاطر، بما يشمل تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، وتعبئة الموارد المحلية، وزيادة القدرة على تحمّل الديون.

٣٢- فالقدرة على تحمّل أعباء الديون أساسية لدعم النمو كما أنها، مع وجود إدارة فعالة للديون، مهمة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وتؤدي

تحليلات القدرة على تحمّل الديون دوراً حيوياً في تحديد إمكانية حدوث أزمات ديون. وينبغي أن توجه الموارد المالية المحرّرة عن طريق تخفيف عبء الديون صوب أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تنفذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب وينبغي توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لجميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون الذين لا ينتمون إلى نادي باريس والدائنون التجاريون، أن يشاركوا في هذا الجهد على أساس منصف. ونحن نحث المانحين على ضمان أن تكون التزاماتهم تجاه المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكملة لتدفقات المعونة الحالية. ونشجع الدائنين والمدنيين على الوفاء بالتزاماتهم بأقصى سرعة ممكنة وعلى القيام بممارسات مسؤولة في مجال الاقتراض والإقراض من أجل بلوغ القدرة على تحمّل أعباء الديون. وينبغي مواصلة استخدام آليات من قبيل مبادلات الديون، حيثما كان ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة.

٣٣- وفي مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، تثير قضايا الكم والنوع تحديات تحليلية معقدة. فلا قياس كمية المعونة ولا قياس نوعيتها أو مدى استخدامها الفعال هو عملية سهلة. وزيادة التعاون فيما بين شركاء التنمية والمؤسسات الدولية المختصة، ومن بينها شركاء التمويل الإنمائي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حيثما كان ذلك مناسباً، يمكن أن تحسّن الملكية القطرية، وتزيد من اتساق الموارد الخارجية مع الأولويات الإنمائية الوطنية، كما يمكن أن تزيد من المساءلة المتبادلة. وفي هذا الصدد، ساهم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مساهمة هامة، يمكن أن تؤسس عليها منظومة الأمم المتحدة. ويرحب المؤتمر بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لتحديد جداول زمنية من قبل بلدان متقدمة كثيرة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥، ولتخصيص نسبة تبلغ ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٠، عملاً ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، ويحث المؤتمر البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على بذل جهود ملموسة في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها.

٣٤- وينبغي أن يواصل التعاون الدولي دعمه للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٣٥- ينبغي للأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يجري بحثاً وتحليلات بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، والديون والفقير، والترابط بين هذه العناصر. وينبغي استخدام هذه البحوث لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها ومعالجة الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة.

٣٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره الهام وخصائصه في أداء تحليلات السياسات وتحديد الخيارات السياسية على المستويين العالمي والوطني. وينبغي للأونكتاد، في عمله المتصل بالعولمة واستراتيجيات التنمية، أن يركز على ما يلي:

(أ) تعيين الاحتياجات والتدابير المحددة الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث تأثيره على التنمية؛

(ب) المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى؛

(ج) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات للتنمية تتلاءم مع ظروفها المحددة ومع فرص العولمة وتحدياتها؛

(د) معالجة الاحتياجات الخاصة المعقدة الشديدة التباين والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛

(هـ) المساهمة في مناقشة السياسة الإنمائية العالمية بتسليط الضوء على علاقات الترابط بين العولمة والتجارة ومؤشرات التنمية استناداً إلى إحصاءات موثوقة وآنية.

٣٧- وينبغي استغلال خبرة الأونكتاد لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للعولمة أن تدعم عملية التنمية الشاملة للجميع والمنصفة، والنمو المستدام، واستراتيجيات التنمية الملائمة، بما يشمل هئية بيئة مواتية للقطاع الخاص. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وذلك عن طريق قيامه، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، بدراسة مساهمة التجارة في النمو، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر.

٣٨- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في زيادة الاتساق في عملية وضع السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما من حيث ترابط واتساق التجارة الدولية، والاستثمار، والسياسات والترتيبات المالية، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وحيي المزيد من الفوائد من العولمة.

٣٩- وعلى الصعيد الوطني، تشمل المجالات التي ينبغي أن يوليها الأونكتاد اهتماماً خاصاً ما يلي:

(أ) تأثر التنمية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) هئية بيئة تكون مواتية للاستثمار من قبل القطاع الخاص ومنظمي المشاريع؛

(ج) وضع سياسات ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي؛

(د) القضاء على الفقر، ونظم توزيع الدخل والإيرادات العامة؛

(هـ) تعزيز المؤسسات المحلية المعنية بالتنمية.

٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الديون وتمويل التنمية وأن يستمر في برنامجه الخاص ببناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون مع

صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من الجهات صاحبة الشأن. وينبغي أن يواصل الأونكتاد المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالدين الخارجي والتمويل، بما في ذلك "نادي باريس" ومحفل التعاون الإنمائي. وينبغي السعي لتحقيق أقصى درجات التأزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٤١- ويجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا عبر جميع مجالات ولايته ووفقاً لخطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد تكريس اهتمامه للمجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وفقاً لتلك الاحتياجات. وينبغي للأونكتاد أن يساهم في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لوضع توصيات عملية على صعيد السياسات لضمان جعل العولمة مفيدة لجميع البلدان النامية وذلك بالاستفادة من مجالات الخبرة والميزة النسبية التي يتمتع بها الأونكتاد تحديداً.

٤٢- وينبغي أن يدعم الأونكتاد الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما في مواجهة التحديات المحددة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر.

٤٣- وقد دأب الأونكتاد على القيام بدور جوهري في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك في إطار أركان عمله الثلاثة جميعها. وينبغي أن يعزز عمله في هذا المجال من خلال: (أ) تعميق بحوث وتحليلات أوجه التأزر التي أوجدتها التجارة والاستثمار والتمويل فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) تحسين البيانات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتدفقات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الإنمائي الثلاثي.

٤٤- وينبغي تكثيف الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من الوضع الاقتصادي والاجتماعي السلبي في الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف تهيئة الظروف التي تفضي إلى بناء دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخارطة الطريق، والتفاهم المشترك الصادر عن مؤتمر أنابوليس، ومؤتمرات باريس. ونحن نرحب ببرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مجالات بناء القدرات، والسياسة التجارية، وتنمية المشاريع، والاستثمارات، وينبغي تعزيز ذلك البرنامج بتزويده بموارد كافية وبالأنشطة التنفيذية ذات الصلة.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي

ألف - تحليل السياسات

٤٥- لقد أوجدت المشاركة في النظام التجاري الدولي فرصاً وتحديات أمام البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وبرزت بعض البلدان النامية كمحرك نشطة للتجارة على المستويين الإقليمي والعالمي. واشتدت حدة المنافسة على السلع الأساسية. وهناك تحرك نحو الإقليمية. وفي السعي العالمي وراء العمالة والمهارات والخدمات ذات القدرة التنافسية من حيث التكلفة ومن حيث الجودة، تعلق أهمية كبيرة على التفوق في المعرفة والابتكار والتكنولوجيا. والحد من الحواجز التجارية يمكن أن يعزز زيادة الكفاءة في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والدخل مع زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات. غير أن زيادة فتح الأسواق تستتبع عادة تكاليف تكثيف بالغة الأهمية في البلدان النامية. ويجب معالجة هذه القضايا بفعالية حتى تضمن البلدان النامية نجاح تحرير التجارة في تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية والحد من الفقر. ويتطلب تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على تحرير التجارة الدولية وتقليل تكلفة هذا التحرير إلى الحد الأدنى وجود تآزر واتساق بين السياسات وأساليب الإدارة على جميع المستويات.

٤٦- وهناك تحدٍ تنطوي عليه زيادة تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف هو ضمان أن تكون التجارة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى استتصال الفقر. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن أن يحقق فوائد هامة للتنمية. وينبغي أن تسهم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في تحقيق هذا الهدف. ولذا ينبغي لجولة الدوحة أيضاً أن تيسر اندماج البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري الدولي، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة ومتصلة بفتح الأسواق فيما بين الأعضاء جميعهم.

٤٧- ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية إلى الاستفادة بالكامل من النظام التجاري الدولي. وإن جعل العضوية في منظمة التجارة العالمية عالمية حقاً يمثل مسألة مهمة. وإذا كان

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحقق فوائد، فإنه قد يكون عملية معقدة وشاملة. ففي بعض الحالات، نجد أن البلدان التي تسير على درب الانضمام تفتقر إلى الموارد والسياسات والمؤسسات الملائمة. وتُلاحظ في هذا الصدد أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والجهات المانحة الأخرى، وبخاصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متسقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضع هذه البلدان كبلدان نامية. وينبغي أيضاً أن يكون انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متسقاً مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضع هذه البلدان. وترى بعض البلدان الرغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أنها تواجه طلبات مفرطة، تتجاوز التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٤٨- وتتزايد الأنواع المختلفة من الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة، وفيما بين البلدان النامية، وكذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فنسبة تقرب من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع تغطيها اتفاقات تجارية إقليمية ولا تخضع لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي للبلدان النامية في التغلب على قيود الحجم الاقتصادي الصغير بتوفير مزيد من الفرص التجارية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة تحقيق وفورات الحجم، وضمان زيادة القدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء في منطقة متكاملة، ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار. وينبغي أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية شفافة ومتسقة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف وأن تهدف إلى المساهمة في تهيئة بيئة تُفضي إلى التنمية المستدامة.

٤٩- وعلى الرغم من تآكل الأفضليات التجارية تدريجياً نتيجة لعدة عوامل تشمل، فيما تشمله، تحرير التجارة المتعددة الأطراف، فإن لهذه الأفضليات، بما فيها نظام الأفضليات المعمم، دوراً مفيداً في مساعدة البلدان في الوصول إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، وبخاصة إذا ما اقترنت باستراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتعزيز تكيف البلدان المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً.

٥٠- ولا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية تمثل قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان الرواج الحالي للسلع الأساسية قد حسن وضع السلع الأولية في التجارة العالمية وأنعش الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة السلع

الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر في الاقتصاد الخاضع للعولمة، فإن الحقائق الرئيسية لاقتصاد السلع الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك تقلبات الأسعار في هذا القطاع، وتأثيرها على الدخل الحقيقي، وقلة الفوائد الإنمائية المترتبة على إنتاج السلع الأولية والتجارة فيها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والصعوبات المستمرة في مجال التنويع. وحدث انتعاش جديد طويل الأجل في الطلب على السلع الأولية وفي قيمة هذه السلع في التجارة العالمية سيعزز احتمال تمكّن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تحقيق مكاسب كافية من التجارة في السلع الأساسية للتخفيف من قيود التمويل وسيسمح لها بإطلاق اقتصاداتها في مسار نمو مطرد تحقق فيه زيادة في الدخل والتنويع والحد من الفقر. وهذه التوقعات تطرح فرصاً وتحديات أمام التجارة والتنمية، كما تطرح الحاجة إلى استجابات سياساتية ملائمة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٥١- وهناك عدة قضايا ناشئة تتصل بمدى ترجمة الزيادة في الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعار هذه السلع إلى نمو وتنمية وحد من الفقر بشكل مستدام. ومن أهم هذه القضايا: دمج الشركات وتركزها في سلاسل الإمداد الدولية بالسلع الأساسية والحاجة إلى وجود بيئة تنافسية للسلع الأساسية؛ وارتفاع أسعار الصرف وفقدان القدرة التنافسية؛ وتوزيع المكاسب بين مختلف العناصر الفاعلة في قطاع السلع الأساسية؛ وتوجيه الإيرادات نحو الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري؛ والعلاقة بين زيادة استخدام السلع الأساسية والتنمية المستدامة؛ واستخدام السلع الأساسية كمصدر قوة؛ بالإضافة إلى آثار تقلبات أسعار الطاقة والأغذية.

٥٢- وقد تزايدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم يتمثل في تلاقح العوامل المتصلة بالسياسات والعوامل المتصلة بالأسواق. وينبغي استغلال الفرص الجديدة للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية استغلالاً كاملاً، وينبغي أن يحظى هذا الاتجاه بالتشجيع وأن تعم الفوائد جميع المناطق. وينبغي أن يكمل ذلك التجارة والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية بين الشمال والجنوب. وهناك إمكانية كبيرة للتجارة والاستثمار فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

٥٣- وفي حين أن الدول جميعها تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها، فإنه ينبغي صياغة وتنفيذ الأنظمة التقنية بأسلوب يتسق مع أحكام النظام التجاري المتعدد

الأطراف. وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير الدولية، وصياغة معايير جديدة بأسلوب شفاف وشامل، وإلى تدعيم القدرة المؤسسية والتقنية في البلدان النامية لتيسير الامتثال للمعايير الجديدة في أسواق التصدير.

٥٤- ولكي تُستغل الفرص الناشئة من التحرير والتكامل استغلالاً كاملاً، ينبغي تهيئة بيئة مساعدة قد تشمل سياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي في آن واحد، لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، وبخاصة الممارسات المؤثرة على تجارة وتنمية البلدان النامية. وقد يؤدي تزايد نطاق الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك إساءة استغلال مركز الهيمنة، إلى إبطال فوائد تحرير التجارة والاستثمار من جانب البلدان النامية.

٥٥- وإن اقتصاد الخدمات هو الجبهة الجديدة لزيادة التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية، ولتوفير الخدمات الأساسية وحصول الجميع عليها. وفي السنوات الأخيرة، سجّل بعض البلدان النامية أداءً جيداً في تجارة الخدمات. وإدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، وبخاصة في طرائق التصدير وفي قطاعات التصدير التي تمهها، يظل يشكل تحدياً رئيسياً في مجال التنمية. وينبغي أن تجري عملية التحرير مع المراعاة الواجبة لأهداف السياسات الوطنية، ومستوى التنمية في كل بلد، ومبدأ التحرير التدريجي، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٥٦- وقد أسفرت العولمة والترابط عن تزايد تدفقات الهجرة الدولية. وأبرزت هذه الظاهرة الصلة المهمة بين الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي منح جميع المهاجرين الحماية الكاملة لحقوق الإنسان إلى جانب التقيد الكامل بقوانين العمل المنطبقة عليهم، بما في ذلك المبادئ وحقوق العمل المحسدة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٥٧- وإن عمليات الإنتاج المعولمة، والتجارة بين الشركات، وعمليات التسليم في الوقت المناسب هي أمور تتطلب جميعها توفر خدمات نقل ولوجستيات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة ويمكن الاعتماد عليها وتكون أقل إثارة للصعوبات الإدارية. ويشكّل النفاذ إلى شبكات النقل العالمية، وانخفاض تكاليف النقل والمعاملات، والتدابير الفعالة لتيسير التجارة عناصر حاسمة الأهمية بالنسبة للمشاركة النشطة في

التجارة الدولية. ولا يزال عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية للنقل وإلى التدابير الأساسية لتيسير التجارة. وينبغي اتخاذ خطوات إضافية على المستويين الوطني والدولي لبلوغ التطبيق الكامل للتدابير الأساسية لتيسير التجارة.

٥٨- ويجب التصدي لتغير المناخ بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والبشرية. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات الخاصة لكل طرف، المحفل المناسب للتفاوض بشأن القضايا المتصلة بالحد من الاحترار العالمي. ويمكن أن تكون لتدابير الاستجابة لتغير المناخ آثار على التجارة والتنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الساحلية المنخفضة.

٥٩- ويوفر صون التنوع البيولوجي واستخدامه مستداماً فرصاً جديدة لتجارة البلدان النامية واستثماراتها، وكذلك لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع منتجات التنوع البيولوجي. وبالنسبة لبعض البلدان، توفر التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي وسيلة هامة للحفاظ على التنوع البيولوجي وتدعيم التنمية، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

٦٠- وتمثل المعارف التقليدية، والموارد الوراثية، والابتكار والممارسات، ثروات هامة للبلدان النامية، ولكن هذه الثروات عرضة للفقدان وإساءة الاستخدام. ويظل الحفاظ عليها وحمايتها واستخدامها مستداماً أمراً هاماً.

٦١- وتمثل مبادرة المعونة من أجل التجارة أداة هامة للتجارة الدولية والتنمية. فهي يمكن أن تساعد جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على الاستفادة المجدية من فرص الوصول إلى الأسواق. وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة واستخدامها استخداماً فعالاً يمكن أن يساعد البلدان النامية في وضع تدابير مصاحبة تساعد في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها، كما تساعد بصورة أعم في توسيع تجارتها. ولا يمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة بديلاً للفوائد الإنمائية المترتبة على تحقيق النجاح والنتائج المتوازنة في جولة الدوحة ولكنها ستكون مكملاً مفيداً لهذه النتائج.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

٦٢- من أجل جعل العولمة قوةً إيجابيةً يتقاسم الجميع منافعتها بإنصاف، ينبغي وضع مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والمبادرات الإنمائية. وإن ضمان مشاركة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في النظام التجاري الدولي يشكل تحدياً وفرصة على درجة كبيرة من الأهمية.

٦٣- وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تأكيد وتكرار التزامهم، في إطار منظمة التجارة العالمية، بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح، ومنصف، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، ويشجع التنمية. كما يجب أن يظهر اهتمامهم المشترك ورغبتهم السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة بنجاح في إطار منظمة التجارة العالمية وإنجاز جدول أعمالها الأساسي بالكامل بما يتفق مع بعدها الإنمائي العام.

٦٤- وينبغي أن تكون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قادرة على القيام بذلك بشروط تعكس تجارة كل منها وظروفه المالية والإنمائية. وينبغي أن تكون هذه الشروط متسقة مع حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يطبق أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيقاً كاملاً وأميناً المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة، وهي المبادئ التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن تتاح، بحسب الاقتضاء، للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المساعدة التقنية اللازمة قبل عملية الانضمام وفي أثنائها وفي مرحلة متابعتها وفقاً لمستوى نموها واحتياجاتها، وينبغي إزالة العوائق بهدف تيسير عملية الانضمام.

٦٥- ويجب أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها بشأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة، وفقاً لما ينص عليه الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٦٦- وينبغي للبلدان المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكفل اتساق السياسات وتوافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تكون الاتفاقات التجارية

الإقليمية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أداة للتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي، وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٧- ويتطلب تعزيز إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في التجارة الدولية بناء قدراتها الإنتاجية ودعم مشاركتها في سلاسل القيمة، بما في ذلك سلاسل القيمة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وثمة أهمية للابتكار، والتكيف، وتعديل الهياكل المؤسسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وللمحافل الإقليمية والأقاليمية للحوار والتعاون.

٦٨- كما يتسم بالأهمية كل من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الإقليمية الأخرى المماثلة فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، سيكون للجولة الثالثة الجارية لمفاوضات النظام الشامل (جولة ساو باولو) دور هام ينبغي أن تؤدبه. ويمكن أن يُسهّم النظام الشامل والمبادرات الإقليمية الأخرى فيما بين بلدان الجنوب في تدعيم دور البلدان النامية كقوة فعالة في نمو التجارة العالمية.

٦٩- وينبغي توجيه الاهتمام إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الاستفادة على نحو متبادل من زيادة تدفقات التجارة والاستثمارات.

٧٠- وإذا كان على البلدان النامية أن تواصل النهوض بالمسؤولية عن تنميتها، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في ما تبذله من جهود لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والبحثية والإنتاجية والبنية التحتية اللازمة للمشاركة الفعالة والمستنيرة والمفيدة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي، وللمشاركة بشكل فعال واستباقي في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية الملائمة للاحتياجات. وينبغي تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي توفّره استراتيجيات التنمية الوطنية والذي يشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والتي تجمع بين الاحتياجات من المساعدة المتصلة بالتجارة واحتياجات بناء القدرات، ومنها الاحتياجات من جانب العرض.

٧١- وينبغي أن تهدف المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك المساعدة التقنية الفعالة، إلى مساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق تحرير التجارة وإصلاحها والاستفادة منها حتى يتسنى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة البنية التحتية

المتصلة بالتجارة وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته. وهناك حاجة إلى زيادة المعونة من أجل التجارة وزيادة فعاليتها لمساعدة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الاستفادة من النظام التجاري الدولي المستند إلى القواعد. وإن توفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به ويكون مستداماً وفعالاً هو شرط أساسي للوفاء بمقتضيات مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تجعل التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية وأن تدرج المعونة من أجل التجارة في هذه الاستراتيجيات، وفقاً لأولوياتها الوطنية، كأساس للدعم الفعال والمستدام.

٧٢- ويجب أن تكون هناك شفافية في عملية وضع المعايير والأنظمة التقنية وأن يتسم تطبيقها بعدم التمييز، وألا تنطوي على عراقيل لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي أن يستمر حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للوفاء بالمعايير على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير على المستوى الدولي. وثمة حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى تحسين البنية التحتية المادية والهياكل الأساسية التي تضمن الجودة في البلدان النامية وإلى تعزيز مشاركة مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الإمداد العالمية.

٧٣- كما أن تحرير التجارة المجدي سيقضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها. فاستخدام إجراءات انفرادية لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية هو أمر يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الجهود الرامية إلى التحرك صوب نظام تجاري غير تمييزي ومفتوح حقاً. وينبغي بذل جهود دولية لمعالجة التدابير غير التعريفية وللحد من الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير المسوغة.

٧٤- وينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، ومن ثمّ تمكين المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يُستكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين سلطات المنافسة والبلدان النامية مدعوة إلى النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تكون أنسب لاحتياجاتها الإنمائية، وتُستكمل بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة لبناء القدرات، مع المراعاة التامة لأهداف السياسات الوطنية والقيود المتصلة بالقدرات.

٧٥- وتشجّع الدول على تطبيق آلية التشاور الطوعي المنصوص عليها في الفرع "او" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف. وينبغي تدعيم بناء قدرات أجهزة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي مواصلة التعاون الدولي لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وفضلاً عن ذلك، تشجّع الجهات المانحة على النظر في تقديم تمويل على أساس طوعي لإقامة مشروع دولي لبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية.

٧٦- وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ضمان أن تكون مبادرة المعونة من أجل التجارة شاملة النطاق وأن يتم تقديم المعونة بفعالية، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بحسب الاقتضاء. ويشكل التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والفعال شرطاً أساسياً لتلبية متطلبات مبادرة المعونة من أجل التجارة. كما أن المعونة من أجل التجارة مطلوبة لدعم جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تحسين اندماجها في النظام التجاري العالمي والتكيف معه، وبناء القدرة الإنتاجية، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يتسم الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً بالأهمية بالنسبة لهذه البلدان. وينبغي أن تلي المعونة من أجل التجارة الاحتياجات المشتركة والمحددة للبلدان النامية على نحو يوجهه الطلب ويستند إلى الاحتياجات. ومن ثمّ ينبغي أن تعكس المعونة من أجل التجارة أولويات المستفيدين وأن تتسق مع أولوياتهم الإنمائية.

٧٧- ويلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة فرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على انتعاش أسعار السلع الأساسية.

٧٨- وفيما يتعلق بفرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، لا بد من اتخاذ إجراءات سياسية للتخفيف من أثر التقلب الشديد في

الأسعار وفي الدخل، وبخاصة الدخل الذي تدرّه السلع الأساسية الزراعية، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء. وينبغي أيضاً أن تيسر السياسات تحقيق القيمة المضافة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية من جانب البلدان المنتجة للسلع الأساسية. وينبغي بذل جهود على جميع المستويات، بما في ذلك جهود جميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية، لتحسين الشفافية والمساءلة. ومن السياسات المهمة أيضاً إقامة شبكات الأمان الاجتماعي، واستخدام أدوات إدارة المخاطر لدرء خطر تقلبات الأسعار، وتنويع القواعد الاقتصادية للبلدان التي تستفيد من تزايد أسعار السلع الأساسية، وتيسير الحصول على الموارد لتمويل تنمية السلع الأساسية.

٧٩- ويلزم اتخاذ إجراءات لدعم الاستفادة الفعالة، من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع الأساسية حالياً للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام من أجل بلوغ هدف القضاء على الفقر. كما أن للانعاش الذي تشهده السلع الأساسية حالياً تأثيرات ضارة خطيرة على البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وهذه التأثيرات الضارة تتراوح من مشاكل في ميزان المدفوعات، إلى انخفاض المبالغ التي تُنفق على التنمية، إلى انعدام الأمن الغذائي. وقد أعرب بعض البلدان النامية أيضاً عن شواغل بشأن حالات فشل الأسواق، وعمل الأسواق بكفاءة، والحاجة إلى تحسين الحوار بين البلدان المستوردة للغذاء والبلدان المصدرة له بهدف خفض الأسعار العالمية للأغذية وتثبيتها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فوراً فرقة عمل قوية، تضم خبراء بارزين وسلطات قيادية على صعيد السياسات، لمعالجة الأزمة الغذائية الحالية وأثرها على حالة الفقر وتحديات الأمن الغذائي الطويلة الأجل التي تواجه هذه البلدان.

٨٠- ويمكن تيسير زيادة اندماج البلدان النامية في اقتصاد الخدمات العالمي بتقليل الحواجز التجارية المحلية والخارجية في إطار جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وثمة ضرورة لوجود سياسات واستراتيجيات وأنظمة ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية سليمة في مجال الخدمات لتهيئة بيئة مساعدة لإمداد تنافسي بالخدمات ومعالجة مشاكل الفقر وقصور البنية التحتية ورأس المال البشري. ومن شأن تحسين فتح الأسواق أن يتيح فرصاً جديدة في القطاعات التي تم البلدان النامية. وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً إلى الخدمات والأساليب ذات الأهمية التصديرية للبلدان

النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، تؤكد البلدان النامية الأهمية التي يمثلها لها التحرير الفعال لتنقل الأشخاص الطبيعيين المؤقت في إطار الأسلوب ٤ من الأساليب المحددة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٨١- وينبغي للبلدان النامية، وفقاً لأولوياتها الإنمائية وقدراتها الوطنية، أن تبتكر استراتيجيات وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى سياسات تكميلية، وأن تنشئ أطراً تنظيمية ومؤسسات، لتنمية قطاعات خدمات تكون قادرة على المنافسة. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الآثار الإنمائية المترتبة على ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٨٢- وتشجّع البلدان على أن تأخذ في الاعتبار البُعد الإنمائي للهجرة في مجالات التعاون العالمي والإقليمي والأقليمي بهدف تيسير الحوار وتبادل المعلومات والخبرة، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبناء تفاهم مشترك، والنهوض بالتعاون، والمساهمة في بناء القدرات، وتعزيز الشراكة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل الاستفادة الكاملة من الفوائد والفرص التي تحققها الهجرة للمجتمع العالمي.

٨٣- وسيستفيد مصدرو النفط من توجيه الإيرادات نحو الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري لصالح الأجيال المقبلة. وينبغي توجيه الاهتمام إلى تنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، أن يشجع وجود بيئة مساعدة لإقامة واستخدام آليات تمويل لتكنولوجيا الطاقة الجديدة وهياكلها الأساسية. وينبغي أن تتبادل البلدان أيضاً الخبرات والتحليلات، بهدف مواصلة استكشاف الاستخدام المستدام لبديل الوقود الأحفوري على نحو يعزز التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والزراعية والتجارية، مع إدراك حاجة البلدان إلى ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي وشواغل الطاقة.

٨٤- ويوفر صون التنوع البيولوجي واستخدامه مستداماً فرصاً للبلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية. وينبغي النظر، بحسب الاقتضاء، في استراتيجيات تيسير التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي، لتعزيز التجارة والتنمية المستدامة.

٨٥- وينبغي مواصلة العمل لدعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في معالجة القضايا الرئيسية التي تتفاعل فيها التجارة

والبيئة والتنمية، مثل المعايير الجديدة، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية وشهادات الاعتماد، فضلاً عن قضايا المنتجات المفضلة بيئياً ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون بشأنها.

٨٦- وينبغي بذل جهود وطنية ودولية لصون وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف.

٨٧- وتشكل إقامة بنية تحتية وخدمات كفؤة للنقل والاتصالات واللوجستيات، وبناء القدرات، عاملين استراتيجيين في زيادة فرص التجارة، وبخاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدعم البلدان النامية نظمها الخاصة بتيسير التجارة والنقل. وينبغي تنمية وتدعيم التعاون الإقليمي والشراكات والمبادرات الأخرى في مجال تيسير التجارة والنقل. ومن شأن وجود إطار قانوني متعدد الأطراف لتيسير التجارة الدولية أن يحقق فوائد إنمائية كبيرة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع التسليم بأهمية حصول هذه البلدان على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات. وينبغي الاستمرار في تيسير التجارة بزيادة تنسيق الإجراءات التجارية، وتقليل الحواجز الإدارية، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٨- وبالنظر إلى تآكل الأفضليات التجارية، بما في ذلك النظام المعمم للأفضليات، وما لذلك من آثار تجارية وإنمائية على البلدان النامية المتلقية للأفضلية، بما فيها أقل البلدان نمواً، يلزم التوصل إلى حلول ملائمة في هذا المجال. وينبغي في هذا الصدد أن يدعم المجتمع الدولي، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة وملائمة، بما في ذلك نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، البلدان المعتمدة على الأفضليات في استراتيجياتها الرامية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية، وتهيئة فرص جديدة للتصدير، وإلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٨٩- ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل

الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٩٠- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إثمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية؛

(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهتم البلدان النامية بصورة خاصة؛

(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛

(د) تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يقوِّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛

(هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها؛

(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي؛

(ح) بحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات؛

(ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر؛

(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنويماً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

٩١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وينبغي للأونكتاد في هذا السياق أن يرصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وأن يعالج مسألة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر.

٩٢- وينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في استغلال الفوائد الإنمائية المترتبة على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية، ولمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية.

٩٣- وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات التوريدية وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والاستفادة من فرص تصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات

الاستخراجية، على أن يؤخذ في الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً، تنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛ وإنشاء نُظم تسويق وأطر فعالة لدعم صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على الاستمرار اقتصادياً؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية). وينبغي للأونكتاد، عند أداء هذا العمل، تجنب الازدواج، ومن ثم العمل بالتنسيق مع غيره من العناصر الفاعلة المعنية النشطة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛ والسياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ والسياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة، وغيرها من الإمكانيات؛

(ج) المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛

٩٤- وينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

(أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

(ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

(ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛

(د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛

- (و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛
- (ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛
- (ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات.
- ٩٥- وينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة، والاستثمار، والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعهم في الخارج.
- ٩٦- وينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي:
- (أ) المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية؛
- (ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛
- (ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل؛
- (د) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- ٩٧- وينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٩٨- وإن عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات.

٩٩- وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحيائي.

١٠٠- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية.

١٠١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردات في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وهيئة بيئية مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

١٠٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "او" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصبة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠

وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥.

١٠٤- والأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

- (أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛
- (ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛
- (ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- (د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛
- (هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛
- (و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظمتها الاقتصادية الإقليمية؛

(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكور، والتقاسم العادل والمنصف.

١٠٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدي وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام.

١٠٧- وينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان توفر بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل للعابر، من أجل دعم التجارة.

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

ألف - تحليل السياسات

١٠٨- يعتمد الاندماج بنجاح في الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج والتكنولوجيا على تعزيز القدرات الإنتاجية وعلى الاستفادة من أنشطة الشركات عبر الوطنية، بوسائل منها إقامة الروابط التجارية بين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية العالمية وتمكينها من الدخول في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية عن طريق هذه الروابط. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع سياسات تمكينية على المستويين الوطني والدولي على السواء لتشجيع تنمية المشاريع بوسائل منها تشجيع الروابط التجارية والتكتلات الصناعية وتنظيم المشاريع.

١٠٩- وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التدفقات إلى البلدان النامية. غير أن هذه التدفقات تظل متفاوتة من حيث الأنشطة الاقتصادية والبلدان المتلقية. فعلى سبيل المثال، ظلت الاستثمارات في بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، تتركز في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠٠٦. ولا تزال أقل البلدان نمواً تجتذب ٧,٠ في المائة فقط من التدفقات العالمية الداخلة (أو ٥,٢ في المائة من التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية). وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة كيفية تحقيق أقصى فوائد ممكنة من أنشطة الاستثمار العالمي لصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١١٠- وفي حين أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ينشأ في البلدان المتقدمة، فإن الجنوب يساهم بنسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. ويشكل تزايد الشركات عبر الوطنية الجنوبية اتجاهاً حديثاً نسبياً يتيح فرصاً جديدة للتنمية. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قرابة نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى عدد من أقل البلدان نمواً.

١١١- وبالإضافة إلى تدفقات رؤوس المال، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، والوصول إلى الأسواق الدولية والمنافسة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية. وإلى جانب الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل المخاطر المحتملة إقصاء الاستثمارات المحلية، والممارسات المانعة للمنافسة، والتسعير التحويلي، والآثار البيئية والاجتماعية. ولذلك، ينبغي أن تنظر البلدان في نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وكميته على حد سواء.

١١٢- وللإفادة من الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى انتهاج سياسات فعالة ومتسلسلة على نحو متقن لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية الناشئة عن التدفقات الاستثمارية.

١١٣- وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، تلزم إقامة توازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، كما يلزم تحسين القدرات الوطنية على التفاوض بشأن إبرام اتفاقات الاستثمار الملائمة للتنمية.

١١٤- وتشكل تحسينات البنية التحتية والإصلاحات المحلية أمرين أساسيين بالنسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تعزيز فعالية السياسات الوطنية إذا استُكملت بقواعد دولية مصممة على نحو متقن وبتعاون دولي جيد الإعداد مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان.

١١٥- وينبغي أن تتبع البلدان النامية استراتيجيات إنمائية متوافقة مع أوضاعها الخاصة في إطار دولة تمكينية، أي دولة تستخدم وسائلها الإدارية والسياسية من أجل أداء مهمة التنمية الاقتصادية، مع التركيز الفعال للموارد البشرية والمالية. وينبغي أن توفر هذه الدولة أيضاً ما يلزم للتفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص.

١١٦- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية توفير بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص تأخذ في الاعتبار ديناميات مختلف أنواع المشاريع. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، في سعيها للاستفادة من فرص العولمة، تحديات متعلقة بالموارد الإدارية والمالية والقدرة على التطوير والابتكار. وتعتبر تنمية قدرات منظمي المشاريع في هذا المجال حاسمة الأهمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

١١٧- ويمكن أن يساعد التأمين في تيسير التجارة والنشاط التجاري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في بناء الأسواق المالية للبلدان النامية وتوزيع المخاطر. وقد أصبح التأمين ضد الكوارث أمراً بالغ الأهمية. ويلزم تحسين قطاع خدمات التأمين في عدد كبير من البلدان النامية.

١١٨- وإن المطالب الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات تطرح تحديات، حيث إن معايير ومدونات الإبلاغ توضع من أجل أسواق رأس المال المتقدمة جداً. ومن الممكن أن يشكل التنفيذ تحدياً آخر. وبالنظر إلى الشواغل البيئية المتزايدة، فإن الشركات ستواجه مطالب متزايدة من شتى أصحاب المصلحة فيما يخص المحاسبة البيئية والإبلاغ المالي.

١١٩- وترتبط فجوة التكنولوجيا بالفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الدول وداخلها. ومن الضروري اليوم أن تقوم البلدان جميعها، بما فيها أقل البلدان نمواً، بتسخير المعرفة والتكنولوجيا وحفز الابتكار لكي تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة والاستثمار. ويلزم بذل جهود لضمان أن تسهم نظم الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، مما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف

التكنولوجية ومستعملها بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والالتزامات وفقاً للمادة ٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).

١٢٠- وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في توجيه عملية العولمة عن طريق إدخال المشاريع في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. كما أنها تسهم في تجزئة سلاسل القيمة العالمية. ويشكل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال المنخفضة التكلفة، وبخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية، أمراً حاسماً للأهمية في تنمية قطاع أعمال تنافسي، حتى في الأنشطة التقليدية الهامة بالنسبة للبلدان النامية، مثل أنشطة السياحة.

١٢١- ومن الضروري لتأمين القدرة على المنافسة في مجال التجارة تيسير التجارة وتوفير نظم نقل ذات كفاءة، وكذلك تحسين القدرات الإنتاجية. وتتسبب الإجراءات التجارية غير الفعالة وتكاليف النقل المفرطة وعدم توفر إمكانية الاتصال في تقويض القدرة التصديرية التنافسية للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان النامية غير الساحلية. وتواجه البلدان النامية أيضاً مطالبات متزايدة بالامتثال لشروط مختلفة في مجال أمن التجارة البحرية وسلسلة الإمداد.

١٢٢- وقد أصبحت التحويلات المالية تشكل موارد مالية خاصة مهمة للأسر في البلدان الأصلية للمهاجرين. ولا يمكن اعتبار هذه التحويلات بديلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الديون، أو المصادر العامة الأخرى لتمويل التنمية. وهي عادة أجور تُحوَّل إلى العائلات أساساً لكي تلي الأسر التي تتلقاها جزءاً من احتياجاتها. أما طريقة التصرف في هذه التحويلات أو توزيعها فهي خيار شخصي. ويُنفق جانب كبير من دخل المهاجرين في بلدان المقصد ويشكل محفزاً هاماً للطلب المحلي في اقتصادات هذه البلدان.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

١٢٣- يلزم دعم الجهود المبذولة على جميع المستويات لتوفير بيئة مساعدة على التنمية وإجراء الإصلاح والقضاء على الفقر حتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتصلة بها.

١٢٤- وتقع على عاتق البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعزيز القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. ويتطلب اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

والاستفادة منه انتهاج سياسات استثمارية وإثمائية وطنية مناسبة. ولتمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة على نحو أفضل، يلزم توافر بيانات محسنة وإجراء مزيد من التحليل بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والإثمائية لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

١٢٥- ويمكن للإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون أن تساعد على تهيئة بيئة ميسرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٦- ويمكن للبلدان المنشأ أن تساعد في تعزيز المكاسب الإثمائية الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تدابير مثل الحوافز، وتدابير تقليل المخاطر وبناء القدرات الرامية إلى تيسير التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية.

١٢٧- وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للمدونات الطوعية لقواعد السلوك ومسؤولية الشركات، بالإضافة إلى امتثالها للقوانين والأنظمة الوطنية، أن تساعد الشركات عبر الوطنية على أن تكون عاملاً إيجابياً للتنمية. وينبغي تشجيع الشركات عبر الوطنية على اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك ترسي ممارسات تجارية جيدة لمعالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٢٨- ويشكل الاستثمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية أمراً حيوياً للبلدان النامية. ويلزم أن تكون جهود البلدان النامية الرامية إلى تحديد العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية والتغلب عليها مستكملة بتدفقات خارجية، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الخاصة الأخرى والمساعدة الإثمائية الرسمية.

١٢٩- ويمكن أن تستفيد البلدان من أخطاء البلدان الأخرى ونجاحاتها، وبخاصة في إطار دولي يسمح بتجميع عالمي للخبرات المتاحة. ويمكن للترتيبات الإقليمية أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعد البلدان في معالجة بعض القضايا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وتبني موقف تفاوضي مشترك.

١٣٠- وباستطاعة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي مساعدة البلدان في تهيئة بيئة جذابة للاستثمار عن طريق توفير معلومات أفضل عن القوانين والأنظمة الوطنية، فضلاً عن الاتفاقات الدولية، وعن الفرص والمخاطر القطرية. وينبغي أن تتيح تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أقصى استخدام للبارامترات الموضوعية والشفافة الدقيقة، وهو ما يمكن تيسيره بتوفير بيانات وتحليلات عالية الجودة.

١٣١- ويمكن لتحسين الشراكات مع القطاع الخاص في الداخل والخارج على حد سواء أن يساعد في تدعيم إدماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وتتطلب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القدرة على المنافسة دولياً اتباع سياسات موجهة إلى قدرات تنظيم المشاريع المحلية والروابط التجارية والتكتلات الصناعية.

١٣٢- ولكي تستطيع البلدان النامية أن تؤثر في المعايير الناشئة بشأن شفافية وعمل الشركات ومحاسبتها، فمن الضروري أن تنسق جهودها وتتبادل خبراتها في مجال تنفيذ ورصد المعايير والمدونات. ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن وضع أطر سليمة للمحاسبة والإبلاغ البيئيين.

١٣٣- وينبغي تقديم المساعدة المحددة الهدف للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعطي أولوية لتدعيم قطاعها التأميني. وينبغي أن تركز الاستجابات السياسية على إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم، وإسداء المشورة السياسية بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وبرامج التدريب.

١٣٤- وللمساعدة في تطوير القدرات التكنولوجية، ينبغي أن تجري الحكومات بانتظام تقييماً لشروط الحصول على التكنولوجيا وتطويرها وأن تنفذ وتستعرض سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن تشمل المؤسسات الداعمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويمكن دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في صلب السياسات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

١٣٥- وينبغي تدعيم الشراكات والتعاون بين الشمال والجنوب وكذلك فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعرفة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا، ومن أجل معالجة الفجوات في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والبحوث في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٣٦- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى الحفاظ على نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال، وفقاً للتوصيات المتفق عليها الواردة في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

١٣٧- ويجب اتخاذ تدابير لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتضييق الفجوة الرقمية وضمان مشاركة البلدان مشاركة تامة وفعالة في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وينبغي الاستمرار في دعم

هذه التدابير بمشاركة كاملة من البلدان النامية في المناقشات الدولية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة المناقشات التي تجري في إطار متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمناقشات الجارية في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٣٨- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن توفر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات المحلي والصناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تكون قادرة على المنافسة. وتشمل العناصر الرئيسية تنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الاتصالات، وتطوير المهارات الرقمية، وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي لدعم تنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحكومة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي. وينبغي دمج هذه الإجراءات في الخطط الإنمائية الوطنية أو في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، كما يلزم إجراء استعراض منتظم لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٣٩- وتقتضي التجارة والنقل الدوليان وجود إطار قانوني تمكيني ييسر المعاملات عبر الحدود. ومن الضروري، في هذا الصدد، وضع قواعد ومعايير متفق عليها دولياً، مثل الاتفاقيات الدولية والصكوك القانونية الأخرى المتفق عليها برعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) وغيرها من الهيئات المعنية، وتنفيذ هذه القواعد والمعايير على الصعيد الوطني، لتوفير منافع حقيقية للمتأخرين وللمساعدة في تخفيض التكاليف القانونية والإدارية وتكاليف المعاملات. ومن المهم أن تشارك البلدان النامية في العمليات ذات الصلة ببناء توافق الآراء والتفاوض على الصعيد الدولي وأن تؤخذ مصالحها وشواغلها في الحسبان. وقد تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى مساعدات في مجال بناء القدرات وإلى مساعدات تقنية لمعاونتها في أن تنفذ على الصعيد الوطني القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً.

١٤٠- ومع تزايد مشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل، يلزم أن تدعم البلدان النامية قدرتها على رصد هذا القطاع وتنظيمه وتيسيره على المستوى الوطني.

١٤١- ويلزم وضع سياسات لتعزيز نظم النقل التنافسية والفعالة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وبصفة خاصة في إطار ترتيبات ثنائية وإقليمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم الدعم الكامل اللازم لتنفيذ إعلان ألما آتي

الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي تنفيذاً شاملاً وحسن التوقيت. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تسهم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألما آتي، الذي سيجرى في عام ٢٠٠٨، في إنشاء نظم عبور ونقل فعالة، والتصدي للتحديات التي تواجه بلدان العبور النامية، وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، مع الإحاطة علماً بإعلان أولان باتور.

١٤٢- كما يتعين أن تؤخذ في الاعتبار التدابير الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل التوريد الدولية وتناول الشواغل البيئية.

١٤٣- وعلى المجتمع الدولي دور هام ينبغي أن يؤديه لتحقيق أقصى فوائد يمكن أن يجنيها الأفراد من تحويلات المهاجرين. وينبغي أن يهدف عمله، فيما يهدف، إلى تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة فرص حصول المهاجرين وأسرهم على الخدمات المالية. وهذه الفرص تتيح للمهاجرين وأسرهم الادخار والحصول على القروض وشراء الأصول المنتجة.

١٤٤- ويجب تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق على الصعيد الوطني بطرق منها استخدام مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية لتعميم منظور العمالة والعمل اللائق، التي أقرتها منظومة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٤٥- ويرحب المؤتمر بالتوجه الإنمائي القوي لمرحلي جنيف وتونس من مراحل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ويجدد التزامه بتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة فيهما. وتظل الدول الأعضاء في الأونكتاد ملتزمة التزاماً كاملاً بممتدى إدارة الإنترنت وبنهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتبعه الممتدى كما هو مكرّس في جدول أعمال تونس، والذي يمثل أساس نجاحه.

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٤٦- ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في أعماله المتعلقة بالاستثمار، مساعدة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي. وينبغي الاهتمام بدور الاستثمار بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ودور الاستثمار المحلي الخاص والعام. وينبغي أن يكون هدف تلك الأعمال هو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مناخ استثماري داعم في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

وينبغي أن تعالج أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، على وجه الخصوص، احتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة.

١٤٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء تحليلات سياساتية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتهاج سياسات ملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي للأونكتاد أن يطور أنشطته في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية وما يتصل به من قوانين وأنظمة وطنية ودولية، وأن يدعم مساعده لأقل البلدان نمواً في صياغة سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد بحوثه الموجهة نحو السياسات والمتعلقة بقضايا التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء قدرات التصدير والموارد البشرية. وتشمل القضايا الأخرى الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأفضل الممارسات للتشجيع على زيادة تدفقات الاستثمار المؤدية إلى التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل الاستثمار الوافد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يستكشف إمكانيات تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤٨- وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار. ويمكن لوضع قائمة جرد بأفضل الممارسات على صعيد السياسات أن يساهم في إجراء حوار بشأن المعارف في مجال رسم السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان أيما كان مستوى التنمية فيها للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وللتنمية. وفي سياق تعزيز أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار، ينبغي الحرص على العمل إلى جانب المصارف

الإثمانية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية.

١٤٩- وينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعد في وضع التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وفقاً لاستراتيجياتها الإثمانية، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتؤدي استعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدات المقدمة إلى وكالات تشجيع الاستثمار، الوطنية منها ودون الوطنية، دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي النظر في اتباع نهج أشمل وأكثر تنظيماً في عمليات استعراض سياسات الاستثمار، تُسند بموجه إلى الأونكتاد مهمة صياغة الاستعراضات، وضمان تغطية أوسع للبلدان النامية، والتوسع في معالجة الآثار الإثمانية للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري ذي الصلة. وينبغي تحديث عمليات استعراض سياسات الاستثمار بصورة منتظمة للحفاظ على محور التركيز ومتابعة التوصيات.

١٥٠- وينبغي للأونكتاد، في إطار خدماته الاستشارية وأعماله التحليلية وبرامجه المتعلقة ببناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، أن يستنبط أدوات عملية ويُعدّ أدلة استثمارية ويحدد أفضل الممارسات. وينبغي أن يولي الأونكتاد في خدماته الاستشارية عناية للقضايا التي هي محل اهتمام جميع البلدان النامية، وبصفة خاصة القضايا التي تم أقل البلدان نمواً مثل الإدارة الرشيدة في تشجيع الاستثمار. وينبغي إعداد أدلة استثمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب أدلة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية.

١٥١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على المشاركة في المناقشات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. كما ينبغي أن يركز على البعد الإثمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية هذه وأن يدرس تأثيراتها. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد في هذا المجال تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٥٢- وينبغي أن يحلل الأونكتاد سياسات المشاريع الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدونات قواعد السلوك الأخرى كعنصر مكمل للتشريع الوطني

يهدف تحديد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر الإيجابي المترتب على أنشطة الشركات، وبخاصة الشركات عبر الوطنية. وينبغي أن ينسق الأونكتاد أنشطته في هذا المجال مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وذلك من أجل تحقيق أقصى قيمة مضافة ممكنة لعمله.

١٥٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد في إطار ولايته، وازعاً في اعتباره جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية، وبدون الإخلال بالأعمال المنفذة في المحافل الأخرى، إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا.

١٥٤- وينبغي أن يدعم الأونكتاد أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي أن يحل الأونكتاد الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة بهدف زيادة الفوائد الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لشركات البلدان النامية.

١٥٥- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، بوسائل منها بناء قدرتها التقنية، من أجل تحسين ممارساتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بهدف تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية في مجالات مثل الاستثمار وإنشاء المشاريع وتطويرها.

١٥٦- وينبغي للأونكتاد، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في العمليات الخاصة بوضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وينبغي للأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإئتائيين، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذه المعايير والمدونات. وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة في مجال المحاسبة والإبلاغ البيئيين للتشجيع على اتباع نهج منسق

فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٥٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بالتحليل السياسي وبناء القدرات المتعلقين بالأطر التنظيمية التحوطية، وإنشاء أسواق تأمين تنافسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في تطوير قطاعها التأميني لإتاحة مزايا تخدم التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدات اللازمة، لا سيما إلى البلدان الواقعة في أفريقيا والاقتصادات الصغيرة المعرضة لمخاطر كارثية.

١٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. كما ينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك.

١٥٩- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياسية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد.

١٦٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر.

١٦١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئية تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٦٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد زيادة مساعدته في إطار البرامج المشتركة بين الشُعَب لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب واضعي السياسات على المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، التي يجب أن تضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة واسعة النطاق وشاملة. وينبغي للأونكتاد أيضاً مواصلة دعم تنمية قدرات التدريس والبحث المحلية في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء من خلال المعهد الافتراضي، وتعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى ممارسي التجارة بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في تهيئة قدرة محلية مستدامة في مجال قضايا التجارة والاستثمار والتنمية من خلال برنامج التدريب التجاري (TrainForTrade). وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد استخدام هذه البرامج لتعزيز أوجه التآزر بين أنشطته البحثية وأنشطته في مجال بناء القدرات.

١٦٣- وفي مجال بناء القدرات أيضاً، ينبغي الاستمرار في تنفيذ مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، بهدف تعزيز مساهمة السياحة في التنمية.

١٦٤- وفي مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل بذلك من خدمات تهم البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل القضايا التي تؤثر على التجارة والنقل

في البلدان النامية وعلى أمن سلسلة الإمداد الدولية. كما ينبغي أيضاً أن ينشر التحليلات والمعلومات ذات الصلة، وأن يشجع على تبادل الخبرات.

١٦٥- وينبغي أن يجري الأونكتاد بحثاً لوضع توصيات سياساتية تمكن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان المائي الوزاري وبرنامج عمل المائي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط.

١٦٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين ترابط النقل وقدرته التنافسية، ووضع وتنفيذ أطر مؤسسية وقانونية ملائمة، واستنباط وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك في ممرات العبور. وينبغي أن ينسق هذا العمل مع المنظمات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في سياق جولة الدوحة، وفي ضمان التنفيذ الفعال للقواعد والمعايير المتفق عليها.

١٦٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات موجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وإدارة عمليات النقل. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (Asycuda).

١٦٨- وينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية، من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل للسياسات، على الأخذ بخيارات سياساتية مستنيرة لمواجهة التحديات البيئية المتعلقة باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد ما يرتبط بها من احتياجات في مجال بناء القدرات وما يلزم من استجابات تنظيمية.

١٦٩- وينبغي أن يكتف الأونكتاد أنشطته المتعلقة بالاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق تدعيم أعماله البحثية والتحليلية المتعلقة بمختلف أشكال الاستثمار العام والمعايير المحاسبية، وكذلك عن طريق التعاون والمساعدة التقنية.

١٧٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

١٧١- إن الأونكتاد هو جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ولقد دأب الأونكتاد على امتداد ٤٠ عاماً على معالجة شواغل جميع البلدان النامية في المجالات التي تدرج ضمن ولايته وخبرته، بهدف مساعدتها على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، على الأونكتاد أن يواصل توجيهه والتزامه الفريدين من نوعهما صوب تحقيق التنمية من خلال أركان عمله الثلاثة وأن يبقى في الوقت نفسه متجاوباً مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها.

١٧٢- وفي سياق واقع الاقتصاد العالمي المتغير وتغير الاحتياجات الإنمائية، يلزم تعزيز دور الأونكتاد الإنمائي وأثره وفعاليته المؤسسية بقصد تمكينه من تقديم توجيه ودعم فعالين فيما يتصل بكل من القضايا الناشئة والمشاكل القائمة منذ وقت طويل على صعيد التفاعل بين التجارة والتنمية. وينبغي أن تشمل عملية التعزيز هذه، في جملة أمور، اعتماد مؤشرات جديدة ومحسنة لقياس الإنجاز ومقاييس محسنة للأداء في سياق الإطار الاستراتيجي، ومواصلة تكييف أساليب عمل الأونكتاد وهيكله، وتوخي نهج أكثر تركيزاً من أجل تحسين معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تدرج ضمن ولاية الأونكتاد والتي تظل مستجيبة لاحتياجات أعضائه وشواغلهم وأولوياتهم، كما تحدّد من خلال العملية الحكومية الدولية.

١٧٣- وسيبذل الأونكتاد، في كل ما يضطلع به من عمل، جهوداً لتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة.

١٧٤- وعلى الأونكتاد أن يتركز، بطريقة تحفظ الدور الذي يضطلع به بموجب ولايته، في وضع استراتيجي عن طريق تحويل المعايير الرئيسية التالية إلى ممارسة عملية: الميزة النسبية؛ والتفاضل والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والحفز، من أجل الاستخدام الأفضل لمواطن قوة المنظمة في تحقيق نتائج التنمية.

١٧٥- ومنذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر ما انفكت المناقشات حول تعزيز المنظمة تشمل عدداً من العمليات، هي استعراض منتصف المدة الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، وعمل فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٥، والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر.

١٧٦- وفي هذا الخصوص، يحيط المؤتمر علماً مع التقدير بالنتائج المتفق عليها الواردة في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والأربعين بهدف تعزيز الأونكتاد. والتوصيات الواردة في المجموعتين الأولى والثانية، اللتين سبق أن أقرهما الدول الأعضاء، يجب أن تنفذ تنفيذاً كاملاً. وعلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء وتستشيرها على أساس منتظم في هذا الشأن.

١٧٧- ويجري أيضاً بذل الجهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في التنمية وأن يشارك، بالتالي، في الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على صعيد المنظومة. وستظل التجارة والتنمية شاغلاً أساسياً في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، وسيكون للأونكتاد دور متميز في النهوض بمهمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ولتنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل فعال، من الأهمية بمكان أن تشجع المنظمات جميعها تلك العملية، وأن تركز على ميزاتها النسبية وفعاليتها من حيث التكلفة، وتفادي التداخل بين الولايات.

١٧٨- وإن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء القدرات، والتعاون التقني تشكل كلاً واحداً عضوياً ومتكاملاً، وهي مترابطة بطبيعتها؛ ولا بد من تعزيزها بهدف ضمان وفاء المنظمة بولايتها. ولتأمين التآزر بين هذه الأركان الثلاثة، على الأونكتاد أن يعزز تنسيقه الداخلي، فضلاً عن زيادة تنسيق تركيزه المواضيعي في مجال البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، والمناقشات الحكومية الدولية. وعليه أيضاً أن يعين جهات تنسيق إقليمية ضمن الهيكل الحالي وفي حدود الموارد القائمة، لتعميق منظوره الإقليمي.

١٧٩- وهذه الأركان الثلاثة ينبغي أن تُسهِم، من منظور التجارة والتنمية، في تكامل وتنسيق تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٠- وعلى الأونكتاد وغيره من الأجهزة والوكالات المكوّنة لمنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، السعي بنشاط إلى تعزيز التعاون وزيادة التنسيق فيما بينها بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل. وينبغي أن يستند هذا التعاون إلى تقسيم أوضح للعمل وزيادة أوجه التآزر والتكامل والفعالية إلى أقصى حد ممكن. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعزّز عمله مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، محتفظاً في الوقت نفسه بطابعه الحكومي الدولي.

١٨١- وعلى الأونكتاد أن يواصل ويعزّز مشاركته في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في مجال السياسات، وذلك نظراً لأهمية هذا الحوار في جهود التنسيق لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٢- ويعيد المؤتمر تأكيد دعمه لمركز التجارة الدولية. وهناك إمكانيات خاصة لزيادة التعاون والتكامل بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد. فمركز التجارة الدولية هو ذراع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للنهوض بالصادرات، وهو يساعد قطاع الأعمال في البلدان النامية على الاستفادة من فرص التجارة. وعلى المركز والأونكتاد أن يتعاونوا، مركزين على الميزات النسبية لكل منهما. ويمكن تعزيز الأثر الإنمائي للعديد من أنشطة المركز من خلال إقامة روابط أكثر متانة مع الأونكتاد. ويمكن كذلك للعديد من أنشطة الأونكتاد الاستفادة من خبرة مركز التجارة الدولية في تلبية احتياجات العاملين في قطاع الأعمال. وعلى الأونكتاد والمركز أيضاً تعزيز تعاونهما على المستوى الوطني من خلال آليات مثل المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقطاعات الإنتاجية.

١٨٣- وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يُحثُّ على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد، في نطاق الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الاحتفاظ بولاية الفرع ومراعاة عمل سائر المنظمات ذات الصلة وتفاذي الازدواجية في العمل. وينبغي أن تسهم

هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسيات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها.

ألف - البحث والتحليل

١٨٤- البحث والتحليل هما العمود الفقري لعمل الأونكتاد وينبغي أن تكون لهما وجهة إنمائية وأن يكونا مستقلين وقائمين على أدلة متينة. كما ينبغي أن يركزا على ما يلي:

(أ) القيام بعمل طلائعي ومبتكر في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من قضايا؛

(ب) التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في سياق السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

(ج) إتاحة حلول عملية وخيارات على صعيد السياسات، واستجابة تحليلية للتحديات الناشئة والتحديات الطويلة الأمد في مجال التنمية، ومواصلة بحث قضايا النظم ذات الصلة بالتجارة والتنمية والقضايا المترابطة؛

(د) تحديد الفرص المتاحة ضمن إطار الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على استخدام العولمة كقاطرة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر، والتقدم بتوصيات عملية في مجال السياسات مع مراعاة أمور منها أفضل الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية؛

(هـ) مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وتجاربها واختلاف مستويات تنميتها؛

(و) القيام، عند الطلب وبدعم من المانحين، بإعداد استعراضات للسياسات خاصة بكل بلد على حدة وإجراء دراسات إفرادية في مجالات الاستثمار، والتجارة، والخدمات، والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) تحليل السياسات الوطنية القائمة التي تدعم التنمية، بهدف تحديد مختلف السياسات الفعالة، بما في ذلك السياسات المبتكرة، التي يمكن أن تنظر فيها البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص في سياق استراتيجيتها الوطنية للتنمية أو أن تُدرجها في خطة ملموسة لتنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المستفيدين المحتملين.

١٨٥- وينبغي لأنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد أن تحفز وتدعم النقاش على جميع مستويات الآلية الحكومية الدولية في المجالات التي تندرج في إطار ولاية الأونكتاد، واستخلاص النواتج منها. وينبغي أن يخضع نشر نتائج البحث والتحليل اللذين يقوم بهما الأونكتاد لعملية موافقة فعلية داخل الأمانة لضمان الاتساق من جانب المنظمة في جميع المجالات ذات الأهمية الرئيسية في مجال السياسات. وعلى الأونكتاد أن يستخدم، في عمله البحثي، إسهامات مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية. وعليه أيضاً أن يعزز عمليات استعراض النظراء لزيادة تحسين جودة عمله. ويمكن زيادة الأثر والفعالية في ما يقوم به الأونكتاد من أنشطة بحث وتحليل للسياسات عن طريق تركيز الالتزام البحثي في كل عنصر من عناصر البرامج الفرعية، بما يكفل التلاقح والتعاون فيما بين الشُعَب وزيادة تشجيع الشراكات الخلاقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسائر المنظمات الدولية، بما يعزز التكامل ذا الوجهة الإنمائية، والتآزر والتماسك في ولايات كل منظمة من المنظمات، وإجراء تقييم منهجي لنواتج البحوث.

١٨٦- وعلى الأونكتاد أن ينفذ تنفيذاً كاملاً مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٩ (الدورة التنفيذية ١٧) وأن يقوم، على ذلك الأساس، بتحديث وتحسين سياسته الخاصة بالمنشورات عن طريق التركيز على منتجاته البحثية الرئيسية وعلى سلاسل الدراسات الهامة والمواد التقنية العالية الجودة. وعلى الأونكتاد أيضاً أن ينسق برنامجه في مجال النشر مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والاحتياجات المحددة في إطار العملية الحكومية الدولية. وينبغي أن يظل برنامج منشورات الأونكتاد، التي تصدر كل سنتين، موضع استعراض وإقرار من جانب مجلس التجارة والتنمية، وفقاً لفئات الميزانية البرنامجية المقررة (المنشورات المتكررة وغير المتكررة والمنشورات التقنية) لضمان الاتساق والفعالية والأهمية.

١٨٧- وعلى الأمانة أيضاً أن تستنبط استراتيجية للاتصال تكون أكثر فعالية. ويجب أن تستهدف هذه الاستراتيجية جمهوراً أوسع، بما في ذلك صانعو السياسات على مستوى رفيع، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، وكيانات

المجتمع المدني سواء في البلدان المتقدمة أو، بشكل خاص، في البلدان النامية. وينبغي أن يكون هناك استخدام أوسع للأدوات الإلكترونية، بما في ذلك موقع الأونكتاد، كما ينبغي التشديد على إصدار الترجمات في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما ينبغي أن توزع المنشورات في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية وسائر المنظمات الدولية.

١٨٨- وينبغي أن يوافق مجلس التجارة والتنمية، في موعد أقصاه دورته السادسة والخمسون، على استراتيجية الاتصال، بما فيها سياسة تحديث المنشورات.

باء - بناء توافق الآراء

١٨٩- يكتسي بناء توافق الآراء، وهو ركن من أركان عمل الأونكتاد، أهمية جوهرية. وينبغي أن تسعى الآلية الحكومية الدولية إلى بناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تتيح للبلدان النامية زيادة الفرص بأقصى ما يمكن والتصدي لتحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، والتي تعزز هبة بيئة تمكينية مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما ينبغي أيضاً أن توفر إرشادات للأمانة في عملها على صعيد أركان عمل الأونكتاد الثلاثة جميعها. ولا بد من المحافظة على طابع الأونكتاد الحكومي الدولي، ولا بد أيضاً من تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية.

١٩٠- وينبغي لنتائج الاجتماعات الحكومية الدولية أن تكون أكثر تركيزاً على الجانب العملي، كما ينبغي أن تحدد حلولاً عملية للمشاكل المتعلقة بالتجارة والتنمية.

١٩١- وينبغي تشجيع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، في الاجتماعات الحكومية الدولية، بما فيها اجتماعات الخبراء، وفقاً للنظام الداخلي القائم، وكما نصت على ذلك الفقرات من ١١٥ إلى ١١٨ من توافق آراء ساو باولو.

١- مجلس التجارة والتنمية

١٩٢- على مجلس التجارة والتنمية، بوصفه أعلى هيئات الأونكتاد في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات، أن يعزز وظيفته الخاصة بصنع القرارات ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية. وعليه أن يكفل الاتساق في أنشطة المنظمة إجمالاً وتنفيذها وفقاً للولايات

المقررة. وعلى المجلس، لدى اضطراره بوظائفه المنصوص عليها في ولايته، أن يركز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) إجراء حوار وبناء توافق حكومي دولي سياساتي بشأن القضايا الموضوعية وقضايا السياسات الاستراتيجية؛

(ب) استعراض المنشورات الرئيسية والعمل كمحفّل لنشر الاستنتاجات الرئيسية؛

(ج) إدماج نتائج هيئاته الفرعية بطريقة منهجية ومتسقة، من أجل إتاحة إرشادات عامة في مجال السياسات، بما في ذلك توجيه العمل الجديد الذي يغطي أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

(د) ضمان أن يكون التفاعل بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة فعالاً وأن يكون التآزر فيما بينها عملياً؛

(هـ) اعتبار برنامج عمل المنظمة كلاً واحداً متكاملًا وتأمين اتساقه مع الولاية المسندة؛

(و) الإشراف على إدارة هيئاته الفرعية وكفالة قيامها وقيام الأمانة بولاياتها وفقاً لمقررات الأونكتاد الحكومية الدولية؛

(ز) بحث وإقرار استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛

(ح) متابعة استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصال، بما في ذلك سياسته في مجال النشر، وتوزيع المنشورات، لتأمين تنفيذها وتحديثها عند اللزوم، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

١٩٣- وينبغي أن يعكس جدول أعمال المجلس اهتمامات أعضاء الأونكتاد وشواغلهم، وأن يكون موجهاً نحو السياسات، وأن يشمل المسائل المتنوعة والمواضيعية التي تدرج في صلب عمل الأونكتاد، وأن يكون منظماً حول موضوعات تتفق عليها الدول الأعضاء. وفي سياق تنظيم المناقشات الموضوعية، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإجراء نقاش تفاعلي بشأن أمور من بينها استنتاجات أعمال التحليل والبحث التي يعضطّل بها الأونكتاد.

١٩٤- وسيضيف المجلس إلى جدول أعمال دورته العادية بنداً إضافياً معنوناً "استراتيجيات التنمية في عالم مُعَوَّلَم".

١٩٥- وعلى الأونكتاد، بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة، أن يعزز مساهمته في أعمال الهيئة التي يتبع لها. وسيظل تقرير المجلس إلى الجمعية العامة يتضمن النتائج المتفاوض عليها بخصوص أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والتعاون التقني، وموجزات الرئيس، والنتائج المتفاوض بشأنها الموجهة إلى الأمانة. وينبغي أن يُسهم المجلس أيضاً أكثر من ذي قبل في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما في العمل المتعلق بالتنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعة هذه النتائج.

١٩٦- وسوف تُعقد دورة المجلس العادية السنوية في أوائل أيلول/سبتمبر.

١٩٧- وعلى المجلس، وفقاً للوظائف المسندة إليه بموجب ولايته، أن يتخذ الترتيبات لتعزيز الروابط مع الهيئات الحكومية الدولية التي لأنشطتها صلة بوظائفه. وفي هذا الخصوص ينبغي أن يظل رئيس مجلس التجارة والتنمية يشارك في مداورات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وله أن يشارك في أحداث رئيسية أخرى تُنظَّم في جنيف، متى وُجِّهت إليه الدعوة. وسيطلع رئيس المجلس الدول الأعضاء في الأونكتاد على نتائج هذه الاجتماعات ومشاركته فيها.

١٩٨- وعلى رئيس المجلس أن يعقد مشاورات شهرية مع مكتب المجلس الموسع والدول الأعضاء التي يهملها الأمر لإتاحة قيام الأمانة بتقديم المعلومات عن الاجتماعات المقبلة، واجتماعات المتابعة غير الرسمية، والمسائل الإجرائية، ومسائل تدبير الشؤون الداخلية. وينبغي أن تظل المشاورات الشهرية تستخدم كمحفل للحوار بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المسائل التي تهم المنظمة.

١٩٩- ويرحب المؤتمر بإنشاء الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، بإشراك المؤسسات على المستوى القطري والشبكات الإقليمية. ويدعو المؤتمر الأمين العام للأونكتاد إلى القيام، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من

عمل الشبكة، وبشكل خاص منتدى النقاش الافتراضي، باستكشاف جدوى تنظيم اجتماع سنوي للشبكة العالمية بتزامن مع انعقاد دورة المجلس العادية.

٢٠٠- وسيضاف بند آخر إلى جدول أعمال الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠١٠ يعنون "تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا". ولتناول هذا البند من جدول الأعمال، ستمدد هذه الدورة العادية أسبوعاً واحداً. وسيقدم الأمين العام للأونكتاد تقريراً عن تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا؛ وسيكون هذا التقرير أساس مناقشات الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى وضع توصيات تُقدّم إلى الأمانة فيما يتعلق بتنفيذها للاتفاق.

٢- اللجان

٢٠١- اللجان هيئات فرعية تابعة لمجلس التجارة والتنمية، وتعرض تقاريرها على مجلس التجارة والتنمية من أجل اعتمادها، بما في ذلك أية استنتاجات وتوصيات يُتفق عليها خلال المدة المقررة لدورات اللجان. وتعدّد اللجان اجتماعات حكومية دولية يحضرها ممثلو الحكومات. ويتمثل دور اللجان في ما يلي: إجراء حوار سياسي بخصوص مسألة مختارة أو مسألتين مختارتين؛ والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء؛ وإدارة برامج عمل اجتماعات الخبراء في إطار اختصاصاتها والتوصية بإقرارها؛ وتشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

٢٠٢- وسوف تكون هناك لجتان الأولى هي لجنة التجارة والتنمية، والثانية هي لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وستسند إلى لجنة التجارة والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، كما ستتولى هذه اللجنة المسؤولية عن قضايا النقل ولوجيستيات التجارة، التي كانت مسندة إلى لجنة سابقة هي لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وستسند إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، كما ستتولى المسؤولية عن قضايا المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت مسندة إلى لجنة سابقة هي لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

٢٠٣- وستمثل نتائج دورات اللجنتين في استنتاجات متفق عليها مستمدة من الحوار السياسي وفي توصيات تُقدّم إلى الأمانة يُتوصل إليها خلال المدة المقررة للدورة. وفي هذا الخصوص، يمكن أن تشمل التوصيات اقتراحات بشأن مجالات وموضوعات

البحث. وعلى أساس حوار بين المستفيدين والمناخين، يمكن أن تتضمن التوصيات أيضاً مقترحات بشأن تنفيذ مشاريع التعاون التقني وإثرائها، حيثما تتفق الأطراف المعنية على ذلك. وينبغي أن تكون هذه الاستنتاجات والتوصيات مركزة ومقتضبة وذات صلة مباشرة بجدول أعمال الدورة، وينبغي أن تقدم إسهامات في ركني البحث والتحليل والتعاون التقني. وسوف تُضمّن تقارير اللجنتين تلك الاستنتاجات والتوصيات.

٢٠٤- يقرر مجلس التجارة والتنمية الموضوعات التي تتناولها دورات اللجنتين بناءً على توصية مكتب المجلس، وذلك قبل انعقاد دورات اللجنتين بستة أشهر على الأقل وتستند إلى موضوع مختار أو موضوعات مختارة من بحوث الأمانة أو من مسائل مهمة محددة في تقارير اجتماعات الخبراء. وتيسيراً لزيادة الاستجابة لاهتمامات الدول الأعضاء في سياق التحضير لدورات اللجنتين، يقوم مكتب مجلس التجارة والتنمية في الفترات الفاصلة بين الدورات بمتابعة التحضير للدورة التالية لكل من اللجنتين.

٢٠٥- وتعدّد دورات اللجنتين في نفس الفترة من كل عام في الربيع وعلى نحو متتابع بغية إتاحة تحسين التخطيط والحضور، بما في ذلك حضور المشاركين من العواصم. وسوف تستمر كل دورة خمسة أيام، وتشمل هذه الفترة توقفاً مدته يوم واحد يخصص لإجراء مشاورات غير رسمية. ويركّز خلال الثلاثة أيام الأولى على بنود جدول الأعمال الموضوعية، بما يشمل موضوعاً أو موضوعين يقررها مكتب مجلس التجارة والتنمية مسبقاً والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء وخطط عملها. وبعد التوقف لمدة يوم واحد تتناول اللجنة، في اليوم الأخير من الدورة، المسائل المؤسسية المدرجة في جدول الأعمال وتعتمد أية نتائج متفقاً عليها.

٢٠٦- وستستند اجتماعات اللجنتين إلى الإسهامات التالية: الوثائق الموضوعية التي تعدّها الأمانة، والتي تعرض وجهة نظر الأمانة وتوصياتها بالاستناد إلى عملها في مجالي البحث والتحليل؛ وتقارير اجتماعات الخبراء؛ وإسهامات الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وتقارير أنشطة الأمانة. ويتم إعداد الوثائق قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع على الأقل، وذلك بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- اجتماعات الخبراء

٢٠٧- ستظل اجتماعات الخبراء تعقد تحت رعاية اللجنتين. وينبغي تعزيز اجتماعات الخبراء لكي يقدموا إسهاماً أكبر في برنامج عمل الأونكتاد على صعيد أركان عمله الثلاثة جميعها. وتعد اجتماعات الخبراء في دورة أحادية أو في دورات متعددة الأعوام. ولن تكون هناك أية زيادة في العدد الإجمالي لاجتماعات الخبراء التي تعقد في السنة الواحدة (وهو ثمانية اجتماعات)، ولا تدوم كل دورة أكثر من ثلاثة أيام. وتضم جميع اجتماعات الخبراء هذه الخبراء الذين تعينهم الدول الأعضاء لكنهم يشاركون بصفتهم الشخصية. وينبغي تشجيع المشاركة المتوازنة من العواصم من مختلف المناطق. وينبغي أن تكون اجتماعات الخبراء تفاعلية وأن تمكن جميع الخبراء من المشاركة مشاركة كاملة؛ وأن تشجع تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات؛ وينبغي أن تيسر التواصل الشبكي بين الخبراء. كما يمكن هذه الاجتماعات أن تفضي كجزء من تقرير الرئيس، إلى طرح خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ لكي تنظر فيها اللجنتان، مثل قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية.

٢٠٨- وسيحدد مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين مواضيع واحتصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات. وستقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تقارير إلى اللجنتين سنوياً. وستواصل اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات لفترة قد تصل إلى أربعة أعوام، على ألا تتجاوز دورة المؤتمر التي تلي إنشائها. وفي هذا الصدد، سوف ينظم مجلس التجارة والتنمية اجتماعاً متعدد السنوات للخبراء بشأن السلع الأساسية.

٢٠٩- وستعقد اجتماعات الخبراء الأحادية الدورة بشأن موضوعات محددة تتطلب بحثاً متعمقاً. ويقرر مجلس التجارة والتنمية هذه الموضوعات.

٢١٠- ويجب أن يكون تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به. ويتأتى التمويل من الصندوق الائتماني القائم لهذا الغرض؛ ويطلب إلى الأمين العام للأونكتاد بذل جهود متجددة ومتواصلة لجذب التبرعات للصندوق على أساس الأولوية. والدول الأعضاء مدعوة إلى التبرع للصندوق.

٢١١- وسيظل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يجتمعان سنوياً.

جيم - التعاون التقني

٢١٢- إن التعاون التقني، بوصفه ركناً من أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، ينبغي أن يكون مندمجاً كلياً مع الركنتين الآخرين. ويفترض في التعاون التقني ما يلي:

(أ) أن يحقق نتائج ملموسة على كل من المستوى الأقليمي والإقليمي والوطني، لصالح جميع البلدان النامية؛

(ب) أن يكون قائماً على الطلب ويتبنى إسناد زمام الأمور إلى البلد؛

(ج) أن يستند إلى مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة؛

(د) أن يواصل الاستجابة للاحتياجات جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

(هـ) أن يستجيب بصفة خاصة للاحتياجات القارة الأفريقية؛

(و) أن يكون مخططاً ومطبقاً بطريقة متوازنة جغرافياً؛

(ز) أن يواصل الاستجابة للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

(ح) أن يواصل أيضاً الاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستجابة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛

(ط) أن يتفق مع مقرري مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢ (د-٥٤) لعام ٢٠٠٧ و٤٧٨ (د-٥٠) لعام ٢٠٠٣؛

(ي) أن يتفق مع استنتاجات استعراض منتصف المدة الذي أجري في عام ٢٠٠٦.

٢١٣- وينبغي أن تُعزّز إلى أقصى حد أنشطة تقديم المساعدة التقنية القائمة على الشراكة الإقليمية للاستفادة من الموارد المجمعّة. وينبغي أن تستخدم الخبرات والموارد

المادية المحلية والإقليمية إلى أقصى حد ممكن لتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان المتلقية وتأمين استدامة المنافع.

٢١٤- أما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً فعلى الأونكتاد أن يكتفٍ مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وعلى الأونكتاد أن يساهم، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، في تعزيز قدرات البلدان بما يحقق الفعالية في إدارة وتنفيذ ورصد إدماج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ويجب المؤتمر علماً بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات المعني بالإطار المتكامل المعزز، الذي عقد في ستكهولم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢١٥- وينبغي مواصلة الجهود لتحسين إدارة أنشطة المساعدة التقنية كافة وتقييمها وتقديم التقارير عنها، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما يلي:

(أ) قياس مدى فعالية تلك الأنشطة وتقييم أثرها، وفقاً للفقرات ذات الصلة من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) وما يتصل بذلك من قواعد الأمم المتحدة بشأن تقييم التعاون التقني؛

(ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الأمانة بوضوح؛

(ج) تتبع الطلب على المساعدة ومدى توافر التمويل. وينبغي أن يكون هناك مزيد من التعاون فيما بين الشعب تشجيعاً للأخذ بمنظور شامل على صعيد الأونكتاد وتعزيز التآزر والفعالية من حيث التكلفة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في تصميم أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها.

٢١٦- ويشدد المؤتمر على مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، ويشجع على تنفيذه تنفيذاً فعالاً بقصد زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها بهدف تعزيز فعالية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وأثر هذا التعاون.

٢١٧- وينبغي أيضاً زيادة تحسين جمع الأموال. وتماشياً مع مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، يُحث المانحون والمانحون المحتملون الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات لعدة سنوات على تقديم هذه التبرعات للصناديق الاستثمارية المواضيعية المنشأة حديثاً من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ في تخطيط برامج المساعدة التقنية

ذات الصلة وتنفيذها. وينبغي المضي في استكشاف السبل والخيارات الأخرى لتحسين جمع الأموال وتنويع قاعدة التمويل، ومنها مثلاً زيادة الفعالية في التوعية وفي التعريف بقدرات الأونكتاد وبرامجه في مجال التعاون التقني وباحتياجات التمويل.

٢١٨- ومن الأهداف الرئيسية لاقتراح إصلاح الأمم المتحدة ما يتمثل في تحسين السبل التي يمكن أن تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وينبغي أن يعزز الأونكتاد روابطه العملية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما تلك العاملة على المستوى القطري. ويرحب المؤتمر بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بوضع مجموعة الموضوعات المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات المنتجة، التي يتمثل الغرض منها في تعزيز دور التجارة وما يتصل بها من مسائل في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقيام بعمليات مشتركة على المستوى القطري، وتعزيز تعاون الوكالات في المبادرات المتعلقة بهذه المجالات على صعيد المنظومة. وينبغي أن يتواصل بنشاط برنامج التدريب الذي وُضع مؤخراً من أجل المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والمتعلق بأنشطة وبرامج المجموعة المواضيعية. ولتكميل هذا التدريب كما ينبغي لجهات التنسيق الإقليمية المعنية، المشار إليها في الفقرة ١٧٨ أعلاه، في إطار الإجراءات الراسخة للأمانة، أن تساعد المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في تحديد وتطوير برامج الأونكتاد لصالح بلدانهم، وإدراج هذه البرامج في أطر الأمم المتحدة الإنمائية. ولا بد أن ينفذ الأونكتاد بأسرع ما يمكن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" والقرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع.

٢١٩- ويرحب المؤتمر بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ويشجع تنفيذها، ويحيط علماً بالاستعراض الشامل لمبادرة المعونة من أجل التجارة الذي جرى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة موارد من المساعدة التقنية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرة على صياغة سياسات تجارية يُدار زمام أمورها محلياً، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات المتعلقة بعمليات التوريد، والتعويض عن تكاليف التكيف. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تحقيق مبادرة المعونة من أجل التجارة بوسائل من بينها أنشطته في مجال التعاون التقني، بما في ذلك في سياق مشاركته في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية.

٢٢٠- وعلى الأونكتاد أيضاً أن يحسّن أنشطته الخارجية في مجال التعاون التقني في اتجاه المتلقين المحتملين، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، مع مراعاة مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠). وينبغي أن يجري التفاعل بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والمناخين في مجال التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد بطريقة أكثر تنظيماً في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (التعاون التقني).

دال - التنفيذ

٢٢١- من أجل تنفيذ الأنشطة المبينة في الفقرات التنفيذية من اتفاق أكررا المتعلقة بمساهمة الأونكتاد وتعزيز عمله بطريقة تجمع بين الكفاءة وحسن التوقيت، ينبغي أن تُعرض تلك الأنشطة، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وممارساتها، كبرنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة تحدد أهدافه ونواتجه بوضوح، بما في ذلك تحديد الأطر الزمنية والنواتج المتوقعة. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء من أجل مناقشته في الجلسة الأولى للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي دورة مجلس التجارة والتنمية اللاحقة.

- - - - -